الفصل الخامس

المؤثرات السلبية والإيجابية على تجارة الأرز

أولاً ــ المؤثرات السلبية

١ ــ صعوبات النقل الداخلى

أ ــ مخاطر النقل النهرى

ب ــ مخاطر النقل البرى

٢ ــ سرقة الأرز من الوكالات

٣ ــ صعوبات النقل الخارجى(طبيعية)

٤ ــ القرصنة البحرية

٥ ــ الصراعات السياسية

٦ ــ حظر التصدير

ثانياً ــ المؤثرات الايجابية

١ ــ على المنتجين والاقتصاد الريفى

٢ ــ القضاء على ظاهرة التسحب(ارتباط المنتجين بالأرض)

٣ ــ ازدياد حجم عوائد الخزينة

٤ ــ دخول الأرز مجال التجارة الدولية

obeikandl.com

وجدت العديد من المؤثرات السلبية التى أعاقت تجارة الأرز سواء فى الداخل أو الخارج ، وأحالت هذه المؤثرات فى كثير من الأحيان دون رواجها وسهولة تداولها . ومن الطبيعى أن ينتج عن ذلك تدنى فى حركة التجارة ونشاط التجار ، بالإضافة للآثار السلبية على زراعة الأرز وصناعة ضربه المرتبطة فى المقام الأول بتصريف إنتاجه فى الأسواق وخاصة الخارجية .

والواقع أن هذه المؤثرات السلبية لا تستمر طويلاً ، إذ سرعان ما تزدهر هذه التجارة مرة أخرى لتحدث نوعاً من الانتعاش الاقتصادى (بمقاييس ذلك العصر) للمجتمع المصرى على كافة المستويات سواء فى الريف أو المدينة على السواء ، ففى المدينة سبق الإشارة إلى ذلك فى مراكز التجارة ، أما الريف فسوف يتم التركيز على التأثير الايجابى لتجارة الأرز عليه .

أولاً ــ المؤثرات السلبية : ــ

١ ــ صعوبات النقل الداخلى : ــ

تم نقل الأرز داخل البلاد من مناطق الإنتاج إلى مراكز التجارة فى ظل مجموعة من الظروف السيئة ــ فى بعض الأحيان ــ بعضها يتصل بطبيعة الملاحة النهرية والبحرية ، والبعض الآخر يرتبط بالظروف البشرية وما يتعلق بها من ضوابط أمنية وسياسية .

أ ــ مخاطر النقل النهرى : ــ

يعد النقل النهرى أرخص أنواع النقل تكلفة ، ونتيجة لذلك اعتمدت عليه عملية نقل الأرز ــ من دمياط إلى بولاق ورشيد وغيرها ــ اعتماداً يكاد يكون تاماً ، وهذا فى حد ذاته يعتمد على مدى توافر كمية المياه اللازمة في النهر لتسهيل حركة سير المراكب المحملة بالأرز ، كما يرتبط بعدم وجود أي عوائق في مجرى النهر سواء كانت جزر أو ارتفاع مستوى قاع النهر في بعض المناطق مما يشكل تهديداً مباشراً لعملية سير المراكب . وقد كان لارتفاع المياه فى النهر أثناء الفيضان وسرعة التيار يُعرض عملية نقل الأرز للمخاطر ، بالإضافة للدوامات الناشئة عن سرعة اندفاع

المياه في النهر من الجنوب إلى الشمال ، والتي تسببت في حدوث مخاطر كثيرة ، منها على سبيل المثال اصطدام المراكب ببعضها البعض أو بجزر ناشئة في عرض المجرى المائي أو بالشواطئ ، ومن الطبيعي أن ينتج عن ذلك مشاكل كثيرة أثناء عملية نقل الأرز وإن كانت مهارة رؤساء المراكب قد قللت إلى حد كبير من هذه المخاطر (١) .

والملاحظ أن هذه العوامل السابقة كانت أكثر وضوحاً في فرع دمياط لاسيما فى حالة قصور النيل ، حيث تقل المياه في هذا الفرع عنه في رشيد ، الأمر الذي يؤدى إلى إعاقة حركة الملاحة بالنسبة للمراكب الكبيرة (٢) التى كان معظمها يعمل في نقل الأرز من دمياط إلى بولاق ورشيد وخصوصاً الأرز السلطانى (٣).

وعلى الجانب الآخر فقد حظى توفير الأمن للمراكب النيلية باهتمام الإدارة التى أسندت مسئولية حفظ الأمن في فرعى دمياط ورشيد إلى أحد الصوباشية الذى كان يعين من قبل الديوان العالي بمصر ، غير أن طبيعة نهر النيل وفروعه وطوله جعلت مهمة الحفاظ على أمن سالكيه وسالكى جسوره أمراً صعباً وعسيراً، حيث لم يسلم الأمر من إغارات اللصوص التى تزداد في ظل الاضطرابات .

وكنتيجة طبيعية لصعوبة حفظ الأمن من قبل الإدارة أصبح البحارة والمسافرون يتولون أمر حماية أنفسهم والتصدى لمثل هذه الاعتداءات (٤) من قبل اللصوص على السفن أثناء سيرها بالنهر .

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٩٧ ، ق ٦٢ ، ص ٤٥ ، ١٨ صفر ١١٣٥ .

(٢) عبد الحميد سليمان : الملاحة النيلية في مصر العثمانية ، ص ٥٧-٥٨ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢١٣ ، ق ٢٥٩ ، ص ١٨١ ، ١٨ ذو القعدة ١١٤٥ ؛ س٢١٩ ، ق٣٢٢ ، ١٩٩ ، ١٤ شعبان ١١٥٠ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٢٨٩ ، ص ٢٠٨ ، ٢١ شعبان ١١٦٥ .

(٤) عبد الحميد سليمان : نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية ، ص ٧٧-٧٨ .

وقد اتخذ الهجوم أنماطاً مختلفة ، فمثلاً كانت مراكب اللصوص تتخفى أحياناً تحت الأشجار القريبة من النهر فى انتظار وصول المراكب التى يقومون على الفور بالهجوم عليها ونهب ما بها من بضائع . وبالنسبة لدور الإدارة العثمانية فإنه نظراً لتعدد مسئولياتها وصعوبة سيطرتها على النيل ، فقد أوكلت لأولاد حبيب [1] خفارة النيل من بولاق إلى رشيد ودمياط ، وهو ما أدى إلى سيطرتهم على الطريق الرئيسي والحيوي لتوزيع الأرز إلى جميع أنحاء البلاد بما فيه الأرز السلطاني المنقول من دمياط إلى الأنبار السلطانية في رشيد . وقد حرص أولاد حبيب ــ في غالبية الأحوال ــ على تجنب غضب الإدارة عليهم ، ولذلك لم تمتد أيديهم للأرز المنقول للمطبخ السلطاني . ومن المؤكد أن سيطرتهم على النيل يسرت لهم قطع الطريق على التجار براً وبحراً ، حيث قاموا بفرض الإتاوات عليهم ، وبلغت سطوتهم لدرجة إنشاء سويلم بن حبيب عدة مراكب عليها رجال أقوياء ، فإذا مرت عليهم مركب صرخوا عليها فإن امتثل ريس المركب ومن معه لهم أخذوا ما يريدونه من حمولة المركب وأخلوا سبيلهم ، وإن رفضوا الحضور تعقبوهم وأخذوا منهم أضعاف ما كانوا سيحصلون عليه منهم فى حالة حضورهم طائعين[2] . وفى بعض الأحيان ينزل هؤلاء الرجال للمراكب ليبحثوا عما بها من أرز وبضائع لمعرفة مقدارها ، وفى حالة كبر حجم الكميات الخاصة بالتجار يستولوا على أجزاء منها ، أما فى حالة صغرها لا تمتد إليها أيديهم ، وكنتيجة لذلك حرص كثير من التجار على عدم إرسال صفقاتهم دفعة واحده ، فضلاً عن أن كثير من التجار لجئوا لدفع الأموال (الإتاوات) مقابل عدم التعرض لهم فى عرض النهر ، وهكذا يمكن القول بأن رغبة الإدارة العثمانية في السيطرة على النيل وكفالة الأمن به عن طريق أولاد حبيب قد أتت بنتائج عكسية [3].

---

(١) أولاد حبيب : يعود وجودهم إلى الربع الأخير من القرن السابع عشر ، وقد استمرت هذه الأسرة ثلاثة أجيال ، ومؤسسها الشيخ حبيب الذي توفى ١٧١٥ م ، وتولى بعده ابنه سالم الذى توفى سنة ١٧٣٨ م ، ثم سو يلم الذى بموته سنة ١٧٦٧م انتهى جبروت هذه الأسرة وقوتها أنظر : سحر حنفي : مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٢) المرجع سابق ، ص ٩٥ - ٩٩ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٠٥ ، ق ١٣٤ ، ص ٧٨ ، ١٠ شعبان ١١٠٩ .

وقد كان لأعمال العنف والشغب التى ألقت بظلالها الكثيفة على الريف المصري والتى تأتى على الأخضر واليابس ، وخاصة بين القرى المطلة على ضفتى النيل ، نتائج عكسية على حركة التجارة ، حيث كان لهذه الأعمال دوراً رئيسياً في إغراق أهالى القرى لبعضهم البعض كميات كبيرة من الأرز المعبأ بالمراكب ، وتأخذ هذه الأعمال فى بداية الأمر أشكال مشاجرات دامية بين الجماعات المسلحة بالحراب وغيرها ، وينتج عنها سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى ، ولا تكتفى هذه الجماعات المعتدية بذلك ، بل تتعدى على المراكب الراسية ليلاً وتتركها تسير مع اتجاه التيار المائى لتغرق بما فيها من أرز ، كما أنه كثيراً ما يتم تصفية هذه المشاحنات على حساب تجار الأرز في هذه القرى ، فعلى سبيل المثال وصلت بعض هذه الحالات إلى تعدى ما يزيد عن ٤٥ رجلاً على مركب معبأة بـ ٢٥ ضريبة أرز شعير كانت متجهة من فارسكور إلى دمياط . (*وتعدوا على القياسة وقلعوا وتدها فغرقت وغرق ما بها من أرز*)[١] .

ب ــ مخاطر النقل البرى : ــ

تمثل الطرق البرية التي تربط بين الأقاليم والمدن الكبيرة والثغور أهمية قصوى في حركة التجارة بين هذه المناطق ، وهو ما دعى إلى ضرورة تأمينها للسالكين تجاراً ومسافرين ، فأُسندت هذه المسئولية إلى ملتزمين من الأعراب المقيمين على امتداد هذه الطرق ، بحيث يتولون مسئولية تأمين الطرق وحراسة القوافلالتجارية المارة بها وذلك نظير رسوم محددة عليها، وفى حالة إخلالهم بهذه المسئولية وتعرض قوافل التجارة للنهب يكونوا مسئولين عن تعويض التجار عما يسرق من أموالهم وبضائعهم[٢]، هذا في حالة قوة الإدارة العثمانية ، ومع تزايد ضعف الإدارة وانهيار قبضتها على القبائل البدوية ، تمادى قطاع الطرق ــ لاسيما من القبائل البدوية نفسها ــ في فرض الإتاوات على التجار والاستيلاء على تجارتهم ، وهو ما أفضى إلى انتشار حالة من الرعب والفزع بين التجار

(١) محكمة دمياط ، س ١٩٧ ، ق ٦٢ ، ص ٤٥، ١٨ صفر ١١٣٥ .

(٢) عبد الحميد سليمان : نظام إدارة الأمن في مصر العثمانية ، ص ٧٢ – ٧٤ .

وأثر بالسلب على تجارتهم عبر هذه الطرق . والحقيقة أن هذا الوضع لم يتوقف عند قوافل تجارة الأرز الخاصة بالتجار فقط ، بل أمتد ليشمل قوافل الأرز السلطاني المنقولة براً من أراضى فارسكور إلى دمياط ، رغم تمتعها بقدر من الحماية. وعلى الرغم من هذه المخاطر التى تعرض لها نقل الأرز عبر الطرق البرية من مناطق الإنتاج إلى مراكز التجارة[1]، إلا أنها كانت أقل خطورة من طرق النقل النهري الذي اتسم ببطيء حركة الملاحة وتدنى مستوى كفاءة مراكب النقل فى بعض الأحيان [2].

جـ ـ سرقة الأرز من الوكالات : ـ

حاولت الإدارة العثمانية فى مصر توطيد الأمن وحماية رعاياها والحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم قدر استطاعتها ، وعلى العكس فإن كثرة الأعباء الملقاة على عاتقها حالت دون ذلك ، فحاولت البحث عن نظام يخفف من أعبائها الأمنية ، فلجأت إلى تطبيق نظام الالتزام ، لاسيما فى مجال حماية المنشآت الاقتصادية نظير أجر معين يؤدى إلى الملتزمين بحماية وحراسة هذه المنشآت بصفة أسبوعية وأحياناً شهرية ، على أنه لابد من الالتزام والإقرار من جانب الملتزمين أمام قاضى الشرع فى الجهة التى يعملون بها بسداد قيمة ما يسرق من البيوت أوالحواصل والوكالات وغيرها .

وفى حالة امتناع الملتزمين عن دفع قيمة ما يسرق يتم حبسهم أو مصادرة أملاكهم وأموالهم بالقدر الذى يفى بقيمة التعويضات[3]. ورغم هذه الجهود المبذولة من قبل الإدارة ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً فى بعض الأحيان ، حيث انتشرت سرقة الأرز من بعض الحواصل فى مناطق مختلفة من أنحاء البلاد خاصة موانئ التصدير . وقد انقسمت سرقة الأرز إلى ثلاث أنواع رئيسية وهى كالتالى : سرقة اللصوص ، وسرقات التجار فيما بينهم ، وسرقة الفئات الشعبية أثناء الأزمات .

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ٦ ، ص ٨ ، ١٥ ربيع ثانى ١١٢٠ .

(٢) محكمة رشيد ، س ٨١ ، ق ٣٧٤ ،ص ١٦٠ ، غاية جماد أول ١٠٨١ ؛ زينب الغنام : مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

(٣) عبد الحميد سليمان : نظام إدارة الأمن فى مصر العثمانية ، ص ٦٥ ـ ٦٦ .

وبالنسبة لسرقات اللصوص فقد انقسمت إلى سرقات عصابات (أو مجموعات) وسرقات فردية ، وكان أخطرها سرقات العصابات الذين إذا نزلوا على قاعة أو حاصل مخصص لبيع أو تخزين الأرز جعلوه قاعاً صفصفا ، ولم يتوقف الوضع عند حد السرقة فقط ، بل امتدت الأحداث ـ أحياناً ـ لتشمل تدمير جميع مقومات الحواصل .

وقد تتخذ أعمال السرقة أشكال دوريات منظمة ، وفيها يتم التعدي على مجموعة من الحواصل فى وقت واحد ، بمعنى أن اللصوص يقسمون أنفسهم إلى مجموعات كل مجموعة تذهب إلى حاصل معين ، فمثلاً وصلت حالات السرقة فى ليلة واحده بدمياط إلى ما يزيد عن ١١٢ أردب أرز أبيض من حواصل متعددة ، مما يدل على قوة ونفوذ هؤلاء اللصوص وتنظيمهم الجيد [١].

وقد اتبع اللصوص أشكالاً أخرى لأعمال السرقة ، منها مثلاً أنهم يعتدون على مجموعة من الحواصل ويستولوا على ما بها من الأرز جملة واحدة . وفى أحيان أخرى يقومون بأعمال سرقة جزئية ، وفيها يخصصون لكل حاصل يوم معين للاعتداء عليه ويستولوا منه على ما يقرب من أردبين من الأرز ، بمعنى أنهم يكتفوا بكميات محددة ولا يستولوا على جميع ما بالحاصل . وفى حالات كثيرة يتم القبض على هؤلاء اللصوص ويعترفوا بما سرقوه [٢].

ومن ناحية أخرى اتخذت أعمال السرقة أشكالاً فردية ، وفيها يقوم أحد اللصوص بكسر أحد شبابيك الحاصل ويقوم بسرقة كميات من الأرز المخزن بداخل الحاصل[٣]. أما عن سرقات التجار فيما بينهم فإنها لا تعد ولا تحصى ، فعلى سبيل المثال كان بعض تجار الأرز الذين يقومون بتخزين أرزهم فى أحد الوكالات يقوم بعض أصدقائهم من التجار بتقليد مفتاح الحاصل المخزن به الأرز ، ليسهل من عملية السرقة ، وذلك عن طريق مخادعة بواب الوكالة بحجة أن صاحب الأرز هو الذى

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٤ ، ق ٣٧١ ، ص ٤٠٣ ، (د ت).

(٢) محكمة رشيد ، س ١٥١ ، ق ٣٤٨ ، ص ٣١٧ ، ١٠ رجب ١١٦٣ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٧٤ ، ق ٢٦٩ ، ص ٢٦٩ ، ١٨ صفر ١١١٨ .

أعطى له مفتاح الحاصل وأذن له بالتصرف فى الأرز ، فعلى سبيل المثال لجأ أحد التجار إلى مخادعة بواب إحدى الوكالات بالادعاء بأنه ابن عم صاحب الأرز المخزن بالوكالة ، وقد بلغت بعض أحداث مثل هذه السرقة من هذا النوع إلى ١٦ أردب أرز[١] . وهكذا يمكن القول بأن اللصوص لم يكن وحدهم هم المشاركون الأساسيون فى أعمال السرقة ، بل أن تجار الأرز أنفسهم مارسوا السرقة فيما بينهم بكافة أشكالها المباشرة وغير المباشرة ،طمعاً فى تحقيق مزيد من الأرباح دون عناء [٢] .

ويبدو أن الخلافات الناتجة عن المنافسة التجارية القوية بين كبار تجار الأرز بعضهم البعض ،فضلاً عن الخوف من ازدياد نفوذ أحدهم على حساب الآخر بشكل يطغى على مصالحة التجارية ، كانت من أهم الأسباب الرئيسية لانتشار أعمال السرقة فيما بينهم ، فعلى سبيل المثال مارس بعض كبار تجار الأرز ذوى النفوذ القوى والتى تربطهم علاقات تجارية وطيدة بكبار رجال العسكر أشكالاً متنوعة من الإرهاب لمنافسيهم ، منها على سبيل المثال تسليط العسكر عليهم لسرقتهم بالإكراه ظلماً وعدواناً ، وتصل مثل هذه الحالات من السرقة أحياناً إلى ما يزيد عن ٥٠ أردباً من الأرز[٣] .

أما عن سرقة الفئات الشعبية فالحقيقة أن غالبيتها مرتبطة فى المقام الأول بعامل الفقر وسوء الأوضاع المعيشية التى قد تعجز فى كثير من الأحيان عن تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية التى لعب فيها النيل دوراً رئيسياً ، فمما لا شك فيه أن هناك صلة قوية بين وفاء النيل واستتباب الأمن فى حالة وجود إدارة قوية . وعلى النقيض تماماً وجدت صلة قوية بين الاضطرابات والسلب والنهب وبين قصور النيل وضعف الإدارة من ناحية أخرى ، ومن خلال ذلك يمكن القول بأن النيل هو الحاكم الحقيقى لمصر الذى يحكم فى صمت .

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق ٨٣ ، ص ٨٤ ، ٦ محرم ١١١٥ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٧٤ ، ق ١٢٠ ، ص ٦٢ ، ٣ جماد ثانى ١١١٨ ؛ محكمة رشيد ، س ١٥٤ ، ق ٣٤٨ ، ص ٣١٧ ، ١٠ رجب ١١٦٣ .

(٣) محكمة رشيد ، س ٢٠٢ ، ق ٨٢ ، ص ٣٩ ، ٧ ربيع أول ١١١٩ .

وبطبيعة الحال فإنه فى أثناء قصور النيل ، فإن أحداث السطو توجه في المقام الأول للسلع الغذائية التى يندر وجودها ، حيث يحتكرها التجار بحواصلهم أملاً في تحقيق مزيد من المكاسب في ظل ارتفاع الأسعار أثناء الأزمات ، وفي ظل هذه الأوضاع المتردية استهدف النهب حواصل الأرز الموجودة بالأسواق الداخلية وموانئ التصدير ، فمثلاً بلغت إحدى هذه الحالات ما يقرب من ٤٠ أردباً من الأرز المحتكر لأحد التجار ، وهذه الحالة تتوافق تماماً مع أزمة (١١١٨ هـ/١٧٠٦) [١]. والمؤكد أن ارتفاع أسعار الأرز فى الخارج كانت من الأسباب المباشرة لاستمرار التجار والعسكر فى تصدير الأرز رغم حدوث أزمات غذائية فى الداخل فى بعض السنوات .

وقد أكدت هذه التصرفات غير المسئولة من قبل التجار أنهم وضعوا مصالحهم الشخصية فوق كل اعتبار بغض النظر عن وجود أزمات بالداخل ، مما أثار سخط الرأى العام ـ فى الداخل ـ الذى قام على الفور بالتعدى على بعض السفن المحملة بالأرز فى الموانئ ليلاً ونهب ما بها من أرز [٢] .

ومن ناحية أخرى اتخذت السرقة أشكالاً أخرى تمثلت فى سرقة التجار لأموال من بعضهم البعض فى وكالات الأرز . وبطبيعة الحال فإن تشابه النشاط الاقتصادي للتجار كان المحرك الرئيسي لسرقة الأموال ، فخشية بعض التجار من حصول منافسين لهم على صفقات تجارية من الأرز جعلتهم يستخدمون أساليب غير شرعية لتفويت بعض الصفقات على منافسيهم حتى لا يزداد نفوذهم بشكل كبير فيطغى على مصالحهم .

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق ٤٠٠ ، ص ١٧٦ ، ٢٢ جماد ثاني ١١١٨ ؛ س ٧٤ ، ق ١٢٠ ، ص ٣٦٢ ، ٣ جماد ثاني ١١١٨ ؛ محكمة دمياط ، س ١٨٤ ، ق ٣٧١ ، ص ٤٠٣ ، (دت) .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٤٧ ، ق ١١٠ ، ص ٩٨ ، ١٨ صفر ١١٥٤ ؛ س ١٥١ ، ق ٤١٨ ، ص ٣١٨ ، ٣ ربيع أول ١١٦٠ .

ومجمل القول أن الإدارة العثمانية حاولت جاهده السيطرة على الأوضاع الأمنية بشتى الطرق عن طريق نظام الالتزام ، والحقيقة أن ذلك لم يكن كفيلاً لحفظ الأمن ، فقد انتشرت السرقات فى جميع مناطق تواجد الأرز ، وهذا أمر طبيعي فكلما ازداد النشاط الاقتصادي فى مكان ما تبعته أعمال السرقة بشكل يتوازى مع حجم النشاط والعكس صحيح . وعلى النقيض فإن ذلك لم يكن له تأثيراً كبيراً على حركة التجارة ولا نشاط التجار فى كثير من الأحوال ، كما أن بعض حالات السرقة كانت لها دوافع منطقية تبررحدوثها مثل الأزمات الغذائية ، ويمكن القول بأنه من المستحيل كفالة الأمن بنسبة مائه فى المائه حتى فى المجتمعات الحديثة والتطور الذى نلحظه اليوم ، فما بالنا بفترة الدراسة ؟ (١).

٣ ــ صعوبات النقل الخارجى (طبيعية) : ــ

تنوعت صعوبات النقل الخارجي التي واجهت نشاط تجارة الأرز الخارجية وحدت منها فى بعض الفترات ، فمثلاً لعبت تيارات البحر المتوسط وأمواجه المرتفعة دوراً كبيراً فى التأثير على المناطق الساحلية ، فحركة الأمواج تؤدى إلى تآكل السواحل ، مما يؤدى إلى ضحالة قاع الموانئ ، فينتج عن ذلك رسو السفن الكبيرة فى عرض البحر لعدم تمكنها من الدخول للميناء ، فتقوم قوارب صغيرة الحجم بنقل السلع للخروج بها من الموانئ أو العكس (٢).

وكان لشدة أمواج البحر أثر فعال فى غرق بعض السفن المحملة بالأرز ، بالإضافة لأن الرياح كثيراً ما تسببت فى عدم دخول السفن المحملة بالأرز لموانئ بلاد الشام (*نظراً لاختلاف الرياح*)(٣).

ولعبت الرياح الشديدة دوراً كبيراً فى إجبار قباطنة كثير من السفن المحملة بالأرز لإلقاء جميع

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٤ ،ق ٣٧١ ،ص ٤٠٣ ،(دت) ؛ س ٢٠٧ ، ق ١٥٩ ، ص ١١٦، ١٣ شوال ١١٤٤ .

(٢) سحر على حنفي : مرجع سابق ، ص ٦٥-٦٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق٢٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ذى الحجة ١١٢٨ ؛ محكمة رشيد ، س ١٩٥ ، ق ٧٧٩ ، ص ٥٣ ، ٧ جماد أول ١٢٠٣ .

شحنات الأرز خوفاً من غرق السفن ، هذا فى حالة اشتداد الرياح والأعاصير ، أما فى حالة وجود خطورة نسبية فيتم إلقاء كميات من شحنات التجار كلاً حسب نسبة حمولته فى السفينة ، وذلك فى محاولة للتخفيف من حدة الخطورة (١) .

وبطبيعة الحال تسببت الرياح فى تعطيل حركة التجارة فى كثير من الأحيان بسبب خوف بعض القباطنة من المخاطر التى قد يتعرضون لها فى عرض البحر(٢)، بالإضافة لدور أمواج البحر فى تغيير مسار بعض السفن المحملة بالأرز أحياناً ، بل والتسبب فى غرقها أحياناً أخرى (٣) .

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للظروف الجوية السيئة مثل الأمطار والعواصف القوية التى كانت من الأسباب الرئيسية فى تعطيل حركة التجارة ،فعلى سبيل المثال تسببت الرياح فى اتجاه سفينة محملة بـ ٥٠ أردباً من أرز ، أقلعت من ميناء دمياط متوجهة إلى اللاذقية ، فوجهتها الرياح إلى مدينة طرطوس ، ثم حاول قبطان السفينة الاتجاه إلى اللاذقية فوجهته الرياح مرة أخرى إلى طرابلس ، مما تسبب فى تعطيل مصالح التجار وتأخر وصول صفقاتهم التجارية لشركائهم فى أوقاتها المناسبة (٤).

وبطبيعة الحال كان لتصادم بعض السفن أثناء دخولها الموانئ نتيجة لشدة الرياح التى تأتى فى كثير من الأحيان بما لا تشتهى السفن ، حيث تسببت فى غرق كميات كبيرة من الأرز بلغت فى

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س٦٤ ، ق ٤٥١ ، ص ٢٤٧ ، أواسط شعبان ١١٢٣ ؛ س ٧٤ ، ق ٤٦٨ ، ص ٢٤٦ ، ١٠ شعبان ١١٢٦ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٦٦ ، ق ٦ ، ص ٤ ، (د ت) .

(3) Carre , Jean Marie : Voyageurs ET Ecrivains Francais En Egypte, Le Caire , IFAO , 1956 , p , 85 .

(٤) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٢٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ذى الحجة ١١٢٨ ؛ س ٢١٤ ،ق ٣٧ ، ص ٣٠ ، ١٥ محرم ١١٤٨ .

بعض الحالات أكثر من ٣٠ أردباً من الأرز الأبيض [١] .

وقد لعبت أمواج البحر المرتفعة دوراً رئيسياً فى تحطيم السفن المحملة بالأرز وغرقها ، وقد نتج عن ذلك فقد كثير من التجار لصفقاتهم وتنازلهم عن مطالبة قبطان السفينة عما أصابهم من خسائر طالما أن ذلك حدث (*بقضاء الله وقدره*)[٢]. وعلى الجانب الآخر تسببت رداءة صناعة بعض السفن فى غرق صفقات ضخمة وكثيرة للتجار فى قاع البحر ، مما كبدهم خسائر فادحة [٣].

وكان لمخالفة بعض أصحاب السفن لتوقعات رؤسائها بالظروف الجوية السيئة التى قد يتعرضون لها فى عرض البحر سبباً مباشراً فى تحطيم السفن وغرق ما بها من شحنات الأرز ، وذلك بسبب تصميم أصحاب السفن بخروجها فى أوقات غير مناسبة لحركة الملاحة.

ورغم أن صناعة السفن كانت ملائمة بدرجة كبيرة لظروف البحر من حيث الشكل الانسيابي الذي يساعد على سهولة سيرها ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتفادى مخاطر البحر التى كان لها تأثيراً مباشراً فى الحد من وصول الصفقات التجارية لمناطق التصدير .

وبلا جدال فإن التجارة فيما وراء البحار تكون محفوفة بالمخاطر ، فمن المعلوم أنه لا يوجد عمل تجارى ليس له هامش من المخاطر التى تحد من نشاطه [٤] .

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٥٨، ق ٤٠٩ ، ص ٤٥٨ ، ١٠ صفر ١١٦٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٩٦ ، ق ٢٢٠ ، ص ١٧١ ، (دت) ؛ محكمة رشيد ، س ١٥١ ، ق ١٣٨ ، ص ٢٩ ، ٢٥ ذى الحجة ١١٥٨ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٢٣٨ ، ص ١٩٧ ، ١٤ رمضان ١١٢٩ .

(٤) محكمة الإسكندرية ، س ٦٥ ، ق ١٨ ، ص ٨ ، أخر شوال ١١٢٩ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٥٩ ، ق ٦ ، ص ٥ ، ١٠ شوال ١١٧٧ .

٤ ــ القرصنة البحرية : ــ

بلغت القرصنة ذروتها في البحر المتوسط منذ نهاية القرن السابع عشر ، حيث تسبب انشغال الدولة العثمانية بحروبها الخارجية ، وانهماك المماليك في مصر وحكام الولايات ببلاد الشام وغيرها بصراعاتهم الداخلية فى انتشار عمليات القرصنة بشكل كبير ، كما كان لاشتراك بعض الولاة من حكام الولايات مع القراصنة في أعمالهم الإجرامية أثر كبير في تشجيعهم على مزاولة نشاطهم بصورة مكثفة ، وواقع الأمر أن الذين قاموا بغالبية هذه الأعمال مسيحيون تركزوا بشكل مكثف بجزيرة مالطة وشاركهم في ذلك قراصنة من المسلمين ، وهم إما خارجون عن طاعة الإدارة المركزية باستانبول أو مجرمون هاربون من حكام الولايات العثمانية .

وقد اتخذ القراصنة من ميناء حيفا مركزاً لتجمعهم وهجومهم على السفن المتنقلة بين الموانئ المصرية والشامية ، وذلك لعدم وجود تحصينات كافية بهذا الميناء تمنع سفنهم المغيرة من الرسو ، فلم يكن بحيفا حصن قوى يساعد على إقامة معسكر حراسة فيه ، بالإضافة لأن سكان حيفا الذين كان أغلبهم من المسيحيون واليهود شجعوا القراصنة على النزول بالميناء وتبادلوا معهم البضائع المسروقة بالماء والطعام . وقد اتخذ القراصنة في الهجوم على السفن التجارية سبلاً مختلفة [١] للاستيلاء على هذه المغانم فى الوقت المناسب [٢] ، حيث حرصوا على عدم الظهور أمام السواحل لكى يعطوا التجار نوعاً من الأمان ، وبمجرد إبحار السفينة (أو السفن) بنحو خمسين أو ستين ميلاً في البحر يبدأ القراصنة بمهاجمتها في عرض البحر ، وهنا لا يمكنها الإفلات .

وعقب استيلاء القراصنة على صفقات التجار التى بلغت فى بعض الأحيان ١٥٠ أردباً من الأرز

---

(١) سحر حنفى : مرجع سابق ، ص ٨٤ ــ ٨٦ .

(٢) نقولا يوسف : مرجع سابق ، ص٢١١ .

يقومون على الفور بقتل غالبية التجار ، ويصل بهم الحال في بعض الأحيان إلى تحطيم السفن بمحتوياتها [1].

ومن المرجح أن القراصنة حرصوا على الاعتداء على السفن الإسلامية أكثر من اعتدائهم على الأجنبية ، وربما يرجع ذلك لتزود السفن الأجنبية بالحماية العسكرية الكافية ، أو لنظرة القراصنة إلى السفن الأجنبية على أنها سفن مسيحية صديقة تمدهم بالمساعدات للقضاء على التجارة الإسلامية ، والذى يؤكد ذلك أن القرصنة كانت على أشدها بالنسبة للتجارة الإسلامية ، على العكس تماماً من تجارة الدول الأوروبية [2].

ومن الطبيعي أن تشتد عمليات القرصنة للسفن المحملة بالأرز لمناطق شرق البحر المتوسط وخاصة لاستانبول وبلاد الشام ، فالمعروف أن سواحل البحر المتوسط الشمالية غالبيتها تطل عليها مناطق (دول) لا تقع تحت السيادة العثمانية ، فضلاً عن وجود بعض الولايات التابعة للدولة العثمانية مثل اليونان وغيرها التي ترغب في التخلص من السيادة العثمانية بإحداث اضطرابات في حركة التجارة الإسلامية ، وخاصة المتجهة لاستانبول كنوع من أنواع الضغط على الإدارة العثمانية ، ومن هنا قامت هذه الدول بتوفير الدعم اللازم للقراصنة للقضاء على التجارة العثمانية في البحر المتوسط ، على النقيض من البحر الأحمر الذي يقع بكاملة تحت السيادة العثمانية ، بالإضافة لإحكام السيطرة عليه لحماية الأماكن المقدسة بالحجاز .

ومن ناحية أخرى كان لأعمال القرصنة مردود نفسى سيئ على التجار ، تمثل فى انخفاض روحهم المعنوية بشكل كبير ، فعقب سير السفن المحملة بالأرز فى البحر وهجوم القراصنة عليها فإن

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٣٧ ، ق بدون رقم ، ص ٤٩ ، (د ت) .

(٢) سحر حنفى : مرجع سابق ، ص ٨٦ .

قباطنة السفن غالباً ما يسرعون لأقرب ميناء يقابلهم لتفادى هذه المخاطر وتفويت الفرصة على القراصنة ، وينتج عن ذلك حدوث حاله من الرعب والفزع بين التجار وتعطيل مصالحهم التجارية ، لأن السفن ربما تمكث بضعة أيام لإحداث حالة من الهدوء والأمن ثم تواصل مسيرتها إلى الناحية المقصودة [١]

ويعد عام (١١٢٩ هـ-١٧١٦ ـ ١٧١٧ م) من أكثر الأعوام التي شهدت أعنف هجوم للقراصنة على السفن العثمانية المحملة بالأرز المتجهة للدولة العثمانية وولاياتها ، فقد ورد أمر من الديوان العالي بمصر يؤكد وجود (*مراكب قرصان لا تحصى من كثرتها مختلفة الأجناس*)، وأكد الأمر بأن القراصنة يقومون بأسر جميع السفن التى تقابلهم ، ويتضح من لهجة الأمر أن هذه الأعمال قد أصابت حركة التجارة الخارجية بالشلل ، حيث تعرضت التجارة الإسلامية لضربات متلاحقة على يد القراصنة فى هذا العام ، لدرجة أن قناصل الدول الأوروبية خاصة إنجلترا وفرنسا رفضوا ضمان السفن الإنجليزية والفرنسية الناقلة للتجارة لنواحى الدولة العثمانية ، خوفاً من تحملهم مسئولية هجمات القراصنة على التجارة العثمانية [٢]. وقد كان لأعمال القرصنة أثر مباشر في بقاء السفن محملة بالأرز فى الموانئ مدة طويلة خوفاً من الهجوم عليها في عرض البحر ، وعندما تستقر الأوضاع تباشر هذه السفن مسيرتها للناحية المقصودة [٣]. ولم يكتفى القراصنة المسيحيون بأعمال

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٢٥٨ ، ص ٢٠٣ ، ١٨ محرم ١١١٤ ؛ س ٢١٤ ، ق ٣٧ ، ص ٣ ، ١٥ محرم ١١٤٨ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٦٥ ، ق ١٨ ، ص ٨ ، ٣٠ شوال ١١٢٩ ؛ سحر على حنفي :مرجع سابق ، ص٨٧.

(٣) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٢٥٨ ، ص ٢٠٣ ، ١٨ محرم ١١١٤ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٦٤ ، ق ٢٦٥ ، ص ١٤٧ ، ٢٠ جماد آخر ١١٢٢ .

السطو على السفن في عرض البحر فقط ، بل قلدوا زى التجار المسلمين ونزلوا بالموانئ وأحدثوا فيها حالة من الرعب والفزع واستولوا على ممتلكات الآمنين من التجار (١).

ويتضح من خلال الوثائق أن جميع حالات القرصنة في البحر المتوسط لم تكن جميعها على أيدي المسيحيين ، حيث كان لبعض المسلمين ذوى النفوذ القوى الموالين لبعض حكام الولايات العثمانية دوراً محورياً في الاستيلاء على كثير من السفن المحملة بالأرز ، كما أن هؤلاء الأفراد الذين قاموا بهذه العمليات حصلوا على الدعم الكامل من حكام هذه الولايات لتنفيذ الأعمال العدوانية على السفن المحملة بالأرز المتجهة لبلاد الشام والأناضول وغيرها (٢).

وينطبق الأمر ذاته على جماعات القراصنة بشواطئ بلاد المغرب ، حيث كان لهم دور كبير في إجبار قباطنة بعض السفن المحملة بالأرز على دخول موانيهم قهراً وتفريغ ما بها من شحنات الأرز ، فعلى سبيل المثال أجبر جماعة من القراصنة ، قبطان سفينة محملة بالأرز متوجهة إلى مدينة سوسة بالدخول لمدينة طرابلس الغرب وإنزال ما بها من أرز ، وذلك بتشجيع من حكام بلاد المغرب ، فذكرت الوثيقة بأن (*رجلاً يسمى خليل باشا قبض على رايس المركب وأنزل جميع ما بها من أرز وهدد من فيها بالقتل*) ، وربما يرجع السبب فى ذلك وجود أزمة غذائية بطرابلس الغرب أو لسوء العلاقة بين حاكم طرابلس وسوسة ، وهذا يعنى أنه فعل ذلك نكاية فى حاكم سوسة (٣).

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٥ ، ق ٧ ، ص ٣ ، ١٥ ذو القعدة ١١٢٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٧٩ ، ق ٣٠٦ ، ص ٢٤١ ، غاية شوال ١١٩٥ ؛ ق ٣٠٧ ، ص ٢٤٢ ، ٧ ذو القعدة ١١٩٥ .

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٧٤ ، ق ٢٤٠ ، ص ١٢٢ ، ١٠ شوال ١١٢٩ .

وقد بلغت خطورة تهديدات القراصنة في البحر المتوسط لدرجة تهديدهم لمراكب السلطنة الراسية بميناء الإسكندرية [1]. ويبدو أن انشغال الدولة العثمانية بحروبها الخارجية مع جيرانها ـ وخاصة روسيا ـ والاضطرابات الداخلية التي شهدتها الدولة العثمانية كانت من أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار القرصنة على نطاق واسع .

وعلى الرغم من الظروف السيئة التي مرت بها الدولة العثمانية ، إلا أنها حاولت وضع حد لهذه الأعمال ، فاتخذت سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى القضاء على القرصنة في الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، فمثلاً أصدرت في أوائل عام (١١٢٩ هـ ـ ١٧١٦ م) أمراً ببناء عدد من الأبراج عند ميناء حيفا لمنع تواجد القراصنة به . على أن ذلك لم يتم إلا في عام (١١٣٦ هـ ـ١٧٢٣ م)، حيث تم بناء برج على الساحل الشرقي لخليج حيفا ، والآخر تم بناؤه عام (١١٣٨هـ ـ ١٧٢٥م) على الساحل الغربي للخليج ، وتم وضع ٨٦ مدفعجياً في كل برج و٣٦ من القوات المساعدة ، والواقع أن هذه الأعمال لم تكن كافية لصد هجمات القراصنة . كما أمرت الدولة العثمانية ببناء عدد من الأبراج في الموانئ الشامية الضعيفة التحصين ، فتم بناء برج في عكا وآخر في حيفا ، علاوة على ذلك فإنها تتبعت الهاربين منها الذين انضموا إلى القراصنة ، وذلك بإصدار الفرمانات التي توضح فيها أسماء الهاربين الذين يقومون بعمليات القرصنة على الشواطئ المصرية والشامية ، بالإضافة لإصدارها الفرمانات الشديدة اللهجة بمعاقبة كل من تسول له نفسه إحداث مثل هذه الأعمال ، وذلك في محاولة من الدولة العثمانية للحد منها .

ومن ناحية أخرى عملت الدولة العثمانية منذ بداية القرن الثامن عشر على تعيين سفينتين حربيتين تابعتين للأسطول العثماني لحماية السفن التجارية من هجوم القراصنة ، ورغم ذلك لم تكن الحراسة

---

(١) أحمد شلبي : مصدر سابق ، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

البحرية العثمانية ذات فائدة ، لتفضيل قباطنة السفن الحربية العثمانية مزاولة التجارة ، وإهمال مهامهم الأساسية في تتبع القراصنة والتصدى لهم ، فضلاً عن أن السفن الحربية العثمانية كانت في بعض الأحيان تتأخر عن السفن التجارية ، مما ترتب عليه تأخر وصول البضائع وتعرض السفن للمخاطر ، وقد تبين أن جميع هذه الإجراءات لم تقضى على القرصنة تماماً .

وبطبيعة الحال كان على التجار حماية مصالحهم بأنفسهم ومحاولة التقليل من الخسائر التي يتعرضون لها عن طريق توزيع بضائعهم على مجموعة من السفن كما سبق القول، وفى واقع الأمر فضل كثير من التجار شحن صفقاتهم التجارية على سفن أجنبية في محاولة منهم للنجاة بأرواحهم وبضائعهم من خطر القراصنة ، لأنهم نادراً ما يهاجمون السفن الأجنبية ، على العكس تماماً من السفن الإسلامية [1]، هذا في حالة الذهاب . أما في حالة العودة بالأموال بعد تصريف صفقات الأرز فإن وكلاء التجار في المناطق المُصدر إليها الأرز يقومون بإرسال ثمن صفقات الأرز على دفعات وليس على دفعة واحدة ، وذلك في محاولة منهم لتقليل الخسائر في حالة هجوم القراصنة عليهم.

وخلاصة القول أن الدولة العثمانية حاولت جاهده السيطرة على مناطق نفوذها وحمايتها من خطرالقراصنة وذلك عن طريق سفن حربية تجوب البحر المتوسط لحماية الموانئ العثمانية والتجارة عبرالبحرالمتوسط،بالإضافة للسفن العثمانية التي قامت بالعبء الأكبرفي نقل تجارة الأرز الخارجية[2] إلا أن ذلك لم يكن كافياً للقضاء على أعمال القراصنة بشكل حاسم ،نتيجة لكثرة أعباء الدولة العثمانية وتشعب موانيها وامتداد سواحلها البحرية في مناطق عديدة ، فضلاً عن تشجيع كثير من الدول للقراصنة ــ وعلى رأسها روسيا وولاية اليونان ــ لتوجيه ضربات متلاحقة للدولة العثمانية ، وهذا يعنى أن القضاء على القرصنة في البحر المتوسط كان يحتاج لتضافر جهود مجموعة دول [3].

---

(١) سحر حنفى : مرجع سابق ، ص ٨٩ ــ ٩٤ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٧٧ ، ق٤٣١ ، ص ٢٦٥ ؛ ق٤٣٢ ، ص ٢٦٦ ، ٢٠ جماد أول ١١٥١ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٧٩ ، ق ٤٧٣ ، ص ٣٧٣ ، ٣ ذو القعدة ١١٩٤ .

(٣) زينب الغنام : مرجع سابق ، ص ١٧١ .

٥ ــ الصراعات السياسية : ــ

لعبت الصراعات السياسية دوراً رئيسياً في حركة التجارة على مر العصور ، فالثابت أن استقرار الأوضاع السياسية في بلدٍ ما يساعد بشكل كبير على رواج الحركة التجارية وتنشيطها في الداخل والخارج ، وعلى النقيض تماماً فإن الاضطرابات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي ونشوب الحروب ، يؤثر على التجارة ويجعلها إلى حد كبير غير آمنه ، لأن التجار يحجمون عن المغامرة بأموالهم في التجارة في ظل الأوضاع غير المستقرة . وواقع الأمر أن الأوضاع السياسية كانت مستقرة بدرجة كبيرة في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، مما ساعد على تنشيط الحركة التجارية سواء في الداخل أو الخارج فيما عدا أحداث(١١٢٣هـ -١٧١١ م)التي نتجت عن الصراع الذي دار بين فرقتى الإنكشارية والعزب ، وأدت لتهديم المنازل وإغلاق الأسواق وتعطيل حركة التجارة،بل أثرت على الإنتاج الزراعى فى الريف[١] . وقبيل تولى جرجس بك السلطة في العشرينيات من القرن محل الدراسة ، دار صراع بينه وبين إسماعيل بك ،تسبب في إغلاق الحواصل لمدة خمسة أيام نتيجة للسلب والنهب الناتج عن هذا الصراع . وأثناء تولى جرجس بك رئاسة البلد(١١٣٣ ــ١١٣٩ هـ ــ١٧٢٠ــ ١٧٢٦ م) سعى عسكره فى البلاد فساداً واستولوا على أرزاق التجار[٢] .

وقد كان لضعف الوزراء وخاصة في النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وعجز ملتزمى أمن الإدراك (الجهاز الأمني) عن تحقيق الأمن المطلوب للأهالي والتجار على السواء ، من الأسباب الرئيسية لانتشار الفوضى والاضطرابات[٣]، وإحجام كثير من التجار عن استثمار أموالهم في ظل هذه الظروف ، مما أدى في النهاية لتدنى مستوى حركة تجارة الأرز ، فضلاً عن ازدياد نفوذ المماليك فى نهاية القرن وسيطرتهم على الحركة التجارية في الداخل والخارج بشكل لم يسبق له مثيل .

---

(١) على بن محمد الشاذلي الفرا : ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة (١١٢٣ ه – ١٧١١ م) ، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد ١٤ ، ١٩٦٨ ، ص ٣٢٨ .

(٢) زينب الغنام : مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٣) ناصر إبراهيم : مرجع سابق ، ص ٢٥٠ ؛ عبد الحميد سليمان : نظام إدارة الأمن ، ص٥٧ – ٨٢ .

وعلى المستوى الخارجى اتخذت العلاقات العثمانية الأوروبية في بداية الأمر حالات عديدة من الترتيبات والتنظيمات والإمتيازات التجارية التي ساعدت على تنشيط الحركة التجارية ، حيث عقدت الدولة العثمانية مجموعة من المعاهدات منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، بغرض تنظيم وتحديد وضع رعايا هذه الدول فى جميع أنحاء الولايات العثمانية .

وفى مصر لم تكن الإمتيازات الأجنبية من مستحدثات العصر العثمانى ، بل كانت امتداداً طبيعياً للإمتيازات التي منحت في العصور السابقة وخاصة العصر المملوكي ، وقد احتوت هذه الإمتيازات على شقين رئيسيين : الأول خاص بإقامة الأجانب ، والثاني خاص بتجارتهم مع الدولة العثمانية . وتجدر الإشارة إلى أنه عند دراسة الإمتيازات التي مُنحت للدول الأوروبية يتضح أنها قد ارتبطت بالعلاقات التي نشأت بين الدولة العثمانية وجميع هذه الدول ، وانعكست بشكل واضح على الاتفاقات التى أُبرمت بين هذه الدول ، بالإضافة لأنها ارتبطت بظروف وسياسة كل دولة .

وتعد البندقية من أوائل المدن الأوروبية التي حصلت على إمتيازات من الدولة العثمانية ، ثم تلتها فرنسا التي عقدت سلسلة من المعاهدات بداية من القرن (١٦ ــ ١٨) وغيرها من الدول. وبمرور الوقت اتخذت العلاقات العثمانية الأوروبية مستويات متعددة صعوداً وهبوطاً ، ارتبطت في المقام الأول بالظروف الاقتصادية والسياسية للدولة العثمانية ، وغالباً ما انتهت هذه العلاقات بالتصادم نتيجة لتضارب المصالح [1].

وقد كان للصراع الأوروبى للسيطرة على تجارة الشرق وخاصة الصراع الإنجليزى الفرنسى آثاراً سلبية على حركة التجارة الخارجية لمصر ، وقد حاولت الدولة العثمانية قدر استطاعتها تجنيب ولاياتها ويلات وتبعات ذلك الصراع الذى ازداد بشكل كبير في النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر : زينب الغنام : مرجع سابق ، ص ٣٣ وما بعدها .

وفى ظل هذه الأوضاع الدولية المضطربة (المتردية) لجأ كثير من التجار في معظم الولايات العثمانية وخاصة مصر إلى الاستعانة بالسفن التجارية الإنجليزية والفرنسية لنقل البضائع إلى مختلف الجهات في محاولة منهم للحصول على حماية أحد البلدين المتنازعين [١] .

ومن ناحية أخرى لجأت الدولة العثمانية في بعض السنوات إلى نقل احتياجاتها من الأرز على السفن الإنجليزية والفرنسية [٢]، وحينما اشتد الصراع بين الإنجليز والفرنسيين في البحر المتوسط ظهرت آثاره السلبية على الحركة التجارية ، فتعرضت ممتلكات التجار للسلب والنهب ، وقد دفع ذلك الصراع الدولة العثمانية ــ التى قامت على الفور ــ بإصدار فرمانات تحذر فيها البلدين المتنازعتين من المساس بمصالح رعاياها ، والتأكيد على عدم محاربة الإنجليز والفرنسيين لبعضهم البعض بالموانئ العثمانية ، وضرورة حماية مصالح تجارها الذين يستعينون بالسفن الأجنبية لنقل بضائعهم [٣]، كما كان للتنافس بين القباطنة الفرنسيين والإنجليز على نقل الأرز بسفنهم مردود سيئ على حركة التجارة ، حيث جعلها هذا التنافس ضرباً من الفوضى ، بالإضافة لنهبهم الأرز المعبأ بالسفن ومحاولة الهروب به[٤] . وبطبيعة الحال كان للحملة الفرنسية على مصر وما نتج عنها من محاصرة الإنجليز للشواطئ المصرية ، لقطع الإمدادات عن الحملة لإجبارها على الخروج من مصر ، أثار سيئة على تجارة مصر الخارجية بصفة عامة ، فضلاً عن وضع الفرنسيين القيود على حركة التجارة بين مصر وولايات الدولة العثمانية خوفاً من تسلل عناصر من الولايات المجاورة لمحاربتهم .

---

(١) سحر حنفي : مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٧٦ ، ق ٨ ، ص ٦ ، ١٠ ربيع أول ١١٩٤ ؛ س ٢٧٧ ، ق ٢٧٣ ، ص ٢١١، ١٧ شعبان ١١٩٣ .

(٣) سحر حنفي : مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٤) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق ٢٤٤ ، ص ١٠٧ ، ١٥ محرم ١١١٨ .

وعلى الجانب الآخر كان للحروب العثمانية الروسية نتائج سيئة على حركة التجارة الصادرة من مصر إلى الولايات العثمانية ، حيث كان لسيطرة الأسطول الروسي على البحر المتوسط وخاصة قبالة الشواطئ العثمانية أثر كبير في كساد التجارة الخارجية ، فأصبح نقل البضائع إلى استانبول والمناطق الأخرى محفوفاً بالمخاطر[1]، وهذا بالفعل واضح بشكل كبير في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر ، حيث حدث كساد ملحوظ في تجارة الأرز الخارجية إلى جميع المناطق التابعة للدولة العثمانية ، بالإضافة لتوقف صادرات الأرز السلطاني ، وأكدت كثير من الوثائق أن المحاربين الموسكو (نسبة لموسكو عاصمة روسيا) استولوا على شحنات كبيرة من الأرز في الفترة الممتدة من عام (١١٨٧ – ١١٩٠ هـ) (١٧٧٣ – ١٧٧٥ م) ، والحقيقة أن هذه الفترة تتواكب تماماً مع حركة على بك وتحالفه مع روسيا ضد الدولة العثمانية. ويبدو أن هدف الروس الرئيسي من الاستيلاء على شحنات الأرز ترجع إلى محاولتهم الضغط على الإدارة العثمانية باستانبول ووضع العقبات في طريقها ، في محاولة منهم ــ الروس ــ لإثارة الرأي العام الداخلي عليها لعدم نجاحها فى توفير الحد الأدنى من الغذاء لهم ، مما يسهل عليهم الانتصار على العثمانيين بسهولة مستخدمين الغذاء كسلاح للضغط علي الإدارة العثمانية .

وبطبيعة الحال فإن هذه الحروب أدت لتدهور تجارة الأرز الخارجية بشكل كبير ، مما أدى لانخفاض أسعار الأرز في الداخل ، فخوف التجار على صفقاتهم التجارية من استيلاء الروس عليها جعلتهم يحجمون عن المشاركة في التجارة الخارجية إلى جميع المناطق التابعة للدولة العثمانية[2].

وقد حاول بعض التجار تفادى استيلاء الروس على صفقاتهم التجارية التي يقومون بشحنها على السفن المحلية عن طريق المناورة بشحنها على السفن الإنجليزية والفرنسية لتفادى الاستيلاء عليها

---

(١) سحر حنفي : مرجع سابق ، ص ٧٥- ٧٦ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س٩٥ ، ق ١٤٠ ، ص ٩٣ ، ١٣ ذو القعدة ١١٨٧ ؛ محكمة رشيد ، س١٩٣ ، ق١٤٤ ، ص١٠٣ ، ١٩ شوال ١١٩٨ .

ولكن ذلك لم يثنى الروس عن مهاجمة أى سفينة أياً كانت جنسيتها طالما أنها متوجهة ، لولايات الدولة العثمانية [1] .ومن المؤكد أن إحكام الحصار الاقتصادي الروسي على مناطق شرق البحر المتوسط كان له أثرمباشر في إفلاس عدد كبيرمن تجار الأرزلاستيلاء الروس على تجارتهم، بالإضافة لحدوث تدهور تدريجي في زراعة الأرز وصناعة ضربه ، نتيجة لعدم تصريف إنتاج الأعوام السابقة ، مما نتج عنه تكدس الأسواق الداخلية بالمنتج ، فضلاً عن تدهور الصناعات الصغيرة المرتبطة بتجارة الأرز كصناعة الزنابيل المخصصة لتعبئة الأرز وغيرها ، مما انعكس بمردود سلبى على العاملين بهذه الصناعات [2]. ونتيجة لذلك لجأ كثير من المنتجين إلى تغير نمطهم الإنتاجي بإنتاج محاصيل بديلة للأرز [3] . ومن ناحية أخرى حاول كثير من تجار الأرز والعاملين بالمهن المعاونة للتجارة البحث عن أنماط جديدة لاستثمار أموالهم فيها كلٍ بطريقته الخاصة ، فمنهم من استثمر الأموال التي جناها من تجارة الأرز سابقاً في شراء منازل وتأجيرها ، بالإضافة لحرص بعضهم الآخر على الحضور أثناء شراء وبيع عقارات لاكتساب مزيد من الخبرة في مجال شراء العقارات . والبعض الآخر فضل شراء أراضى زراعية إلى غير ذلك ، بمعنى أن تجار الأرز والمهنيين العاملين بالمهن المعاونة للتجارة ، وغيرهم من المستثمرين فى القطاع الإنتاجى بصفة عامة وجهوا نشاطهم إلى مجالات مختلفة وفق ظروفهم لاسيما بعد الضربة القوية التي تلقتها تجارة الأرز الخارجية على يد الروس ، بالإضافة للأزمات الاقتصادية الناتجة عن قصور النيل ، وخاصة فى الفترة الممتدة من (١١٩٥ ــ١٢١٣هـ ــ١٧٨٠ــ ١٧٩٨ هـ)، والإضطرابات التي شهدتها البلاد أثناء حركة على بك وعقب انتهاء الحركة حتى قدوم الفرنسيين ومحاصرة

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س٨٤ ، ق ١٩١ ، ص ٨١ ، ٨ جماد آخر ١١٩٠ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٧١ ، ق ١٧٨ ، ص ١٣٧ ، ١٥ ربيع آخر ١١٨٨ ؛ محكمة رشيد ، س ١٩٤ ، ق ٨١٠ ، ص ٣٦٠ ، ٢١ ذى الحجة ١٢٠٠ .

(٣) محكمة دمياط ، س٢٩٢، ق٤١ ، ص٣١ ، ١١جماد آخر١٢١٢ ؛ محكمة رشيد ، س ١٨٠، ق١٠٩، ص١٢٠، غرة محرم ١١٨٤ .

الشواطئ المصرية من قبل الإنجليز [1] .

والمؤكد أن استيلاء على بك على السلطة فى مصر مستغلاً حروب الدولة العثمانية مع روسيا ، فضلاً عن تحالفه معها قد دفعه إلى الحد من صادرات مصر من الأرز إلى الدولة العثمانية وولاياتها ، وهذا واضح بشكل كبير فى فترة استيلائه على السلطة ، فسجلات المحاكم نادراً ما تعطى وثيقة عن صادرات الأرز فى هذه الفترة ، بالإضافة للسيطرة المملوكية على مصر وخاصة فى فترة على بك الكبير ، وأثناء الصراع الذي دار بينه بين ومحمد أبو الذهب على السلطة ولجوء الأول إلى ظاهر العمر . وبطبيعة الحال لعب الأرز دوراً محورياً كسلاح استخدمه محمد بك أبو الذهب للضغط على على بك ، ورغم وصول بعض شحنات الأرز لعلى بك فى عكا بواسطة السفن الفرنسية الناقلة للسلع بين مصر وبلاد الشام ، إلا أن أبو الذهب أصدر فرمان فى أواخر مارس ١٧٧٣ أنذر فيه القنصل الفرنسي بمصر بأنه ، إذا استمرت التجارة الممنوعة (الأرز) بين دمياط وعكا بصفة خاصة ، والشام بصفة عامة ، فإنه سيصادر البضائع الفرنسية ، وبالفعل نجح أبو الذهب فى استخدام الأرز كسلاح قلب موازين القوى لصالحه ، حيث لم يستطيع على بك الصمود أمامه .

وهكذا يتضح الدور الذي لعبه الأرز كسلاح فعال للضغط على المنافس ، لأن من يمتلك القوة الاقتصادية يمكنه أن يخضع القوة العسكرية حسب أهوائه ، بمعنى أن استخدام الأرز كسلاح للضغط أثبت تفوقه على السلاح العسكري .

وخلاصة القول أن الصراعات السياسية التي مرت بها مصر في الداخل ، بالإضافة للصراعات التي دارت بين القوى الخارجية كان لها مردود سيئ على إنتاج وتجارة الأرز فى الداخل والخارج [2].

---

(١) محكمة مصر القديمة ، س ١٠٧ ، ق ٣٣٩ ، ١٠ رجب ١١٥٨ ؛ محكمة رشيد ، س ١٩٨ ، ق ١٥٢ ، ص ٩٧ ، ١٣ جماد ثاني ١٢٠٨ ؛ ق ١١٧٨ ، ص ١٥٤ ، ١٠ ربيع أول١٢١٢ ؛ ريمون : مرجع سابق جـ١ ، ص٢١٤ ــ ٢١٩ .

(٢) عبد الوهاب بكر : مرجع سابق ، ص ٥٩-٦٠ .

٦ ــ حظر التصدير : ــ

كانت مصر فى العصر العثماني مركزاً يفد إليه التجار من مختلف الجنسيات ، حيث أُطلقت حرية التجارة فى كافة أنواع البضائع ، ورغم ذلك فإن الصادرات إلى أوروبا قيدت بسلع معينة ، فكان نقل الحبوب إلى أوروبا محظوراً فى فترات كثيرة .

وقد شدد قانون نامه مصر على هذا الحظر ، بوضعه موضع التنفيذ في حالة نقص المتحصل من الحبوب في الشون السلطانية عن قدر محدد سلفاً ، أما في حالات الوفرة في الإنتاج ، فلم يكن هناك ما يمنع بيعها أو تصديرها لأوروبا شريطة موافقة الحاكم الشرعي على ذلك ، على أن هذه الحبوب كانت تجد طريقها إلى أوروبا دون الارتباط بما سلف من قيود في الفترات التي كانت تضعف فيها قبضة الإدارة المحلية أو الإدارة في الموانئ ، التي غالباً ما تستغل ضعف الإدارة المحلية لخدمة مصالحها الذاتية ، فكانت تُسهل تهريب الحبوب التي تُحمل من رشيد في قوارب إلى سفن ترسو في أبو قير ثم تنقل إلى أوروبا دون أن تدخل ميناء الإسكندرية ، وبرزت هذه الظاهرة بصفة خاصة في النصف الأخير من القرن الثامن عشر[١] . وعلى العكس تماماً في فترات القوة فإنه بطبيعة الحال فإن الإدارة في الموانئ بناءً على تعليمات الإدارة المركزية بمجرد أن تصل إليها أنباء عن وجود سفينة أوروبية في أبو قير أو على مقربه من الشواطئ المصرية ، فإنها تبعث بمن يقوم بالتفتيش عنها بواسطة قاضى الشرع بالميناء ومعاونيه ، بالإضافة لمجموعة من الأهالي . ويبدو أن الصراع بين كبار التجار على من تكون لهم السيطرة على التجارة لأوروبا من أهم الأسباب الرئيسية لأثارتهم الإدارة على بعضهم البعض وتبادل الاتهامات فيما بينهم بعمليات التصدير (التهريب) لأوروبا ، وذلك أملاً في كسر شوكة منافسيهم الذين يجنون أرباحاً طائلة من وراء عمليات التصدير المحظورة من قبل الإدارة العثمانية [٢] .

---

(١) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص٢٧٥ – ٢٧٦ .

(٢) محكمة رشيد ، س١١٢ ، ق ٤٤٩ ، ص ٢٨٧ ، ١٤ ربيع ثاني ١١٢١ .

وقد كان لمدير الجمرك إلى جانب مسئوليته بإدارة الجمرك تفتيش السفن ومعه دزدار قلعة رشيد ، وذلك لضمان عدم خروج السلع المحظور تصديرها وخاصة الأرز [١] ، ونفس الشيئ يحدث في الموانئ الأخرى كدمياط والإسكندرية .

ولم تقف الإدارة المركزية باستانبول مكتوفة الأيدي أمام انتهاكات حظر التصدير ، فكانت بين الحين والآخر تُصدر الأوامر بعدم بيع شيئ من الأرز إلى الأوروبيين وذلك لجميع الموانئ على السواء[٢].

والسؤال الذى يفرض نفسه ما هى الأسباب الكامنة وراء هذا الحظر من قبل العثمانيين ؟ .

لقد نشأ حظر التصدير لأوروبا نتيجة مخاوف الدولة العثمانية من المساس بمصالحها فى المقام الأول ، فقد يتسبب تصدير كميات كبيرة من الأرز للغرب الأوروبى فى حدوث قصور شديد فى صادرات الأرز المتوجهة إلى المشرق العثماني وخاصة استانبول ، كما أن أي محاولة لزيادة صادرات الأرز لأوروبا على حساب الصادرات للدولة العثمانية يعرضها لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة ندرة الأرز المُصدر إليها ، وبالتالى ينعكس ذلك بشكل سيئ على الدولة العثمانية ، ويظهر ذلك فى شكل أزمات غذائية حادة . ومن ناحية أخرى فإن سياسة الدولة العثمانية بتحريم تصدير الأرز لأوروبا ترجع إلى العداء بين الطرفين ، بالإضافة إلى أهمية الأرز كمصدر من مصادر الغذاء الرئيسية للجيوش قد يزيد من النفوذ العسكرى للدول الأوروبية على حساب الدولة العثمانية ، بمعنى أنها كانت تستخدم الأرز كسلاح للضغط على الدول الأوروبية .

غير أن الأسباب الدينية لم تكن فى نظر الدولة العثمانية أقل أهمية من الأسباب السياسية التي تتمثل

---

(١) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ١٩٤ – ١٩٥ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ١٦ ، ص ١٥ ، ٨ ربيع ثانى ١١١٣ ؛ محكمة رشيد ، س ١١٦ ، ق ٧٣ ، ص ٤٦ ، ٩ ربيع ثانى ١١٢٦ ؛ أحمد شلبى : مصدر سابق ، ص ٢٦٤ .

فى رغبتها فى حرمان الأوروبيين من خيرات المسلمين [1]، أى أن حظر التصدير نشأ لضمان توفير الكميات اللازمة من الأرز لاستانبول بصفة خاصة ونواحي الدولة العثمانية بصفة عامة ، وذلك لتجنب سخط الرأي العام فى العالم العثماني على إدارته لعدم توفير الحد الأدنى من الغذاء اللازم لهم ، فى الوقت الذي يتم فيه تهريبه لأعدائهم ٠ وعلى الرغم من ذلك فإن كبار التجار أدركوا جيداً أن من مصلحتهم الخاصة تسهيل تصدير الأرز لأوروبا ، ولذلك فإن بعض رجال الإدارة فى الموانئ بالاتفاق مع التجار ــ فى غالبية الأحوال ــ عملوا على غض الطرف عن عمليات تهريب الأرز ، وبالفعل نجحوا فى إرسال كميات كبيرة من الأرز لأوروبا ٠ ومن ناحية أخرى أدرك كبار المنتجين والتجار أن عملية حظر التصدير ــ أو وضعه موضع التنفيذ ــ ستعود عليهم بمردود سلبى يتمثل في حصر المنافسة التجارية للأرز داخل نطاق الدولة العثمانية ، فيؤدى ذلك لحصر المنافسة فى الأسواق الداخلية العثمانية ،فتنخفض أسعار الأرز ،وهذا بدوره يتسبب فى انكماش النشاط الزراعى ، الصناعى والتجارى للأرز بشكل حاد ٠ ومن هذا المنطلق حاول كبار المنتجين والتجار بقدر استطاعتهم مقاومة حظر التصدير لأوروبا بشتى الطرق الممكنة ، حيث أن هذا الحظر يؤثر بالسلب على نشاطهم الإنتاجى والتجارى ، وبالتالى ينعكس على أوضاعهم الاقتصادية(المعيشية) لاسيما أن أسعار الأرز فى أوروبا كانت تصل إلى أضعاف أسعاره فى الأسواق العثمانية ٠ وقد نتج عن ذلك صراع داخلي شديد بين كبار المنتجين والتجار من ناحية ، والإدارة العثمانية فى مصر من ناحية أخرى لكسر جمود حظر التصدير الذي تفاوت من سنة لأخرى وارتبط فى المقام الأول بمدى قوة أو ضعف الإدارة فى مصر [2] .

---

(١) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية ، ص ١٧٠ ــ ١٧٦ ٠

(٢) محكمة دمياط ، ١٨٤ ، ق ١٢٨ ، ص ١٩٤ ،(دت) سنة ١١٢٦ ٠

ويبدو أن ازدياد الطلب على الأرز من قبل أوروبا كان نتيجة للأزمات التي تعرضت لها بعض البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا ، نتيجة لفشل الزراعة فيها، بالإضافة للحروب التى أعقبت الثورة. والواقع أن ذلك يعد من أهم الأسباب التي شجعت التجار على ممارسة عملية تجارة الأرز لأوروبا بشكل مكثف ، وخاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وبالتحديد بعد حرب السنين السبع ،حيث واجهت فرنسا مشكلة لم تواجه إنجلترا ، نتيجة لفقدها الكثير من مستعمراتها التي كانت تمدها بالغذاء ، بالإضافة لتزايد سكان المدن بشكل مستمر ، مما نتج عنه مشكلة متنامية تمثلت فى عجز موارد الغذاء فى فرنسا ، مما جعلها تعتمد بشكل متزايد على استيراد الغذاء من الخارج . وقد انعكستأوضاع فرنسا الداخلية بشكل واضح على مصر، حيث جعلتها ــ هذه الأوضاع ــ تبحث عن مصدر مضمون لإمدادها بالأرز المصري . والواقع أن هذه الأوضاع السيئة دفعتها أحياناً لتضغط بشدة على الإدارة بالموانئ للحصول على الكميات المطلوبة بالترغيب تارة والترهيب تارة أخرى[1].

وعلى مدار الدراسة توالت الفرمانات العثمانية التي شددت على حظر التصدير ومعاقبة كل من تسول له نفسه محاولة تهريب الأرز أو بيعه وقت الغلاء ، لدرجة أن أحد ولاة مصر قتل كتخداه بسبب بيعه للسلع المحظورة للأجانب ، فعلى سبيل المثال أورد أحمد شلبى أن محمد باشا النشنجى [2] قتل عابدين كتخداه بسبب (*أنه جاء إلية مكتوب من الإسكندرية بأن عابدين باع لجماعة من تجار الفرنج قمح وأرز وبن مع وقوع التحريم فى عدم إرسال شيئ من هذه الأشياء الثلاثة لكون وقوع الغلاء بمصر*) [3] .

---

(١) بيتر جران : مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٢) مدة ولايته بمصر من ١٧ رمضان ١١٣٣ /١٠ ذي الحجة ١١٣٨ – ١٢ يوليه ١٧٢١ / ١٠ يوليه ١٧٢٦ : أنظر : أحمد شلبى : مصدر سابق ، ص ٣٥٠ .

(٣) المصدر سابق ، ص ٣٥٠ .

كما أرسلت الدولة العثمانية أوامر تحذر فيها من مغبة ممارسة عملية تهريب الأرز ، فـذكر شلبى أيضاً بقوله :(*وفى الثامن والعشرين من صفر سنة (١١٢٦هـ ١٧١٣م) ورد أغا وبيده أمر شريف قرئ بالديوان مضمونه : أنا أرسلنا لكم مراراً نحذركم عن إرسال غلال إلى الكفرة النصارى، فلم تمتثلوا ،فاستمريتم على المخالفة، وارتكبتم ما يوجب العصيان، وقد بلغنا ذلك ، وتحققناه وسبب ذلك طمع المكاسين ومستلزمين المكس(رجال الجمارك)، لكثرة الدراهم ، وموالستكم ، فانتم تحذروا من أن تتعاطوا شيئاً يوجب المخالفة ، وتقوية الكفرة المشركين على عسكر الموحدين ، والسلام عليكم والرحمة ، ومن حذر فقد أنذر ، فما تم قراءة الخط وإذا بأغا ورد من يومه وصحبته خمسة خطوط قرءوا بالديوان ، منهم ألا يعطى شيئاً للنصارى لا من حنطة ولا أرز ولابن*) [١].

والجدير بالذكر أن ما ذكره شلبى يتفق تماماً مع ما ذكرته الوثائق ، فيبدو أن هذا الأمر تم إرسال نسخ منه للموانئ ، وبناءً على ذلك فإنه فى نفس العام تعهد التجار برشيد على ألا يتم إرسال أى شيئ من الأرز إلى النصارى الإفرنج (الأوروبيين)، ومن يرسل شيئاً للشام يكون بمعرفة التجار الشوام ، ومن يرسل شيئاً للمغرب يكون بمعرفة التجار المغاربة ، وذلك للحد من أعمال تهريب الأرز وإحكام الإدارة العثمانية قبضتها على الموانئ [٢]. وفى نفس العام أيضاً صدر أمر للتجار والمقيمين بدمياط بمنع دخول التجار الاوروبيين للميناء ، وعلى حد قول الوثيقة : (*منع دخول النصارى الإفرنج للميناء والتجارة فيه من أرز وغيره*) ، لأن نقلهم الأرز لبلادهم يتسبب فى حدوث غلاء للأسعار التي ينتج عنها ــ بطبيعة الحال ــ أزمات واضطرابات لا حصرلها [٣].

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦٦ ــ ٢٦٧ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١١٦ ، ق ٧٣ ، ص ٤٦ ، ٩ ربيع ثاني ١١٢٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٤ ، ق ١٢٨ ، ص ١٩٤ ، (دت) سنة ١١٢٦ .

وتعكس سياسة الإدارة العثمانية بالموانئ تشديد فى عمليات تفتيش السفن المحملة بالبضائع عند خروجها من الموانئ ، وخاصة السفن الأجنبية فى محاولة للتأكد من عدم شحنها بالسلع المحظورة (الأرز والقمح والبن) ، ويظهر ذلك من خلال الوثائق التى أكدت على كل من يقوم بشحن أى سفينة بالبضائع أياً كانت بأن يتعهد ويقر على نفسه أثناء عملية الشحن وبعد تمامها بأن سفينته (*لاتحمل السلع المحظورة الخارجة عن الممنوع*) [١]. وفى حالة اكتشاف شيئ من السلع المحظورة فى أحد السفن ، فإنه يتم إلزام القبطان بإخراج هذه السلع من السفينة ، وفى نفس الوقت يتعرض للمسئولية القانونية [٢].

أما فى حالة شحن مثل هذه السلع إلى أى ناحية من نواحي الدولة العثمانية فإن القبطان يتعهد بعدم الذهاب إلى أى بلد من بلاد النصارى الإفرنج (أوروبا) [٣]. والحقيقة أن هذه الإجراءات تعكس محاولة الدولة العثمانية التشديدعلى إدارتها بمصر بإحكام قبضتهاعلى الموانئ بشتى الطرق.

والواقع أن الدولة العثمانية لجأت إلى سياسة تهدف إلى زيادة الصادرات إليها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات الأرز الواردة إليها لتبلغ ٢٠ نصف للأردب . وعلى نقيض هذه السياسة تماماً تجاه الدول الأوروبية ، حيث لجأت فى بداية الأمر إلى سياسة شبيهه بالحماية الجمركية ،فرفعت الرسوم الجمركيةعلى صادرات الأرز لأوروبا لتبلغ ١٣٠ نصف للإردب الواحد في محاولة منها للقضاء على تجارة الأرز الصادرة لأوروبا[٤].وقد تم تنفيذ هذه السياسة بشكل نسبى ، وعندما لم تُؤتى هذه السياسة ثمارها فى القضاء على هذه التجارة أو على الأقل الحد منها ، لجأت الدولة العثمانية لأسلوب آخر تمثل فى إصدار الفرمانات التي تحذر من استمرار الصادرات لأوروبا

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٤ ، ق ٥١ ، ص ٣١ ؛ ق ٥٢ ، ص ٣١ ، أواخر ذي القعدة ١١٢١ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٦٥ ، ق ٩٠ ، ص ٤٦ ، (د ت) .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٣ ، ق ٤٧ ، ص ٤٩ ، ٩ ربيع آخر ١١٣٠ .

(٤) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص٢١٨ ــ ٢١٩ ؛ محمد عفيفى : المصالح الفرنسية ، ص١٧٢ .

بالإضافة للتحذير من الأضرار الناتجة عن وجود التجار الأوروبيين بالموانئ وفسادهم لتعاطيهم المسكرات ومضايقتهم للمسلمين أثناء دخولهم للتجارة . ويمكن القول بأن ذلك لم يكن كفيلاً للقضاء على هذه التجارة غير المشروعة ـ من وجهة نظر الإدارة العثمانية ـ بشكل حاسم ، فرغم صدور الفرمانات الشديدة اللهجة التى تحذر من تصدير الأرز لأوروبا ، وجهود الإدارة العثمانية بمصر التي عملت بشتى الطرق لوضع الفرمانات موضع التنفيذ ، إلا هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح ، فإحكام المماليك لقبضتهم على الأوضاع الاقتصادية فى مصر وخاصة النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وسيطرة الأقباط واليهود على التزامات وإدارة الجمارك يسر من عمليات التهريب بشكل كبير ، بالإضافة لوجود شبكات تجارية قوية ومتخصصة فى عمليات التهريب سواء من كبار المنتجين أو التجار الذين كانوا يضغطون ـ أحياناً ـ بشده على رجال الجمارك لتسهيل عمليات التهريب ، فالمعروف أن الدلتا فى نهاية القرن الثامن عشر أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ، حيث اهتم بها الأوروبيون اهتماماً غير عادياً [1].

ورغم أن سياسة حظر التصدير قد نجحت بدرجة كبيرة فى الحد من عمليات التصدير لأوروبا لحرص الإدارة العثمانية فى استانبول للحصول على الأرز اللازم لها ولولاياتها بأسعار مناسبة ، إلا أن هذه السياسة قد أثرت بشكل سلبى على أوضاع المجتمع المصري ، فحظر التصدير يؤدى إلى تكدس الأسواق الداخلية بالمنتج ، مما يؤدى إلى انخفاض الأسعار ، فينتج عن ذلك خسارة على كافة المستويات الإنتاجية الزراعية ، الصناعية ، التجارية والأنشطة المهنية المعاونة لها ، لتحديد المنافسة وحصرها فى الأسواق الداخلية فى مصر والولايات العثمانية .

وتعد الأزمات النقدية وانخفاض أسعار العملة من الأسباب الرئيسية لحظر التصدير ، فمما لا شك فيه أن حظر التصدير ضيق الخناق على التجار الأوروبيين فى مصر ، فنتج عن ذلك قلة رءوس الأموال الأوروبية المتداولة فى الأسواق العثمانية ، وخاصة الريال الهولندي والألماني الأكثر تداولاً فى تجارة الأرز ، لثقة التجار فى هذه العملات ، ومن الطبيعي أن ينتج عن ذلك كساد فى تجارة

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ١٢٣ ، ص ١٠٥ ، (د ت) ؛ أحمد شلبى : مصدر سابق ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ .

الأرز نتيجة لضعف القوى الشرائية ، على الرغم من وفرة الإنتاج فى بعض السنوات ، وهذا الانكماش فى معدل الطلب على الأرز ينتج عنه انكماش المساحة المحصولية فى العام التالى مباشرة ،وهذا يعنى أن الخسارة على كافة المستويات سواء فى انخفاض أعداد المنتجين وعمال الزراعة ، فضلاً عن انخفاض أعداد المستثمرين فى صناعة ضرب الأرز ، وارتفاع نسبة العاطلين من عمال المضارب ، بالإضافة للصناعات الصغيرة الأخرى المرتبطة بالإنتاج مثل صناعة الزنابيل وغيرها ، بمعنى أن حظر التصدير ينتج عنه كساد تام وأزمة اقتصادية بالغة الخطورة تؤثر على العاملين بالقطاع الإنتاجى للأرز خاصة والمجتمع المصرى عامة ٠ وعلى العكس من ذلك فإن حركة التجارة خارج نطاق الدولة العثمانية ينتج عنها فتح أسواق جديدة مما يزيد الطلب على الأرز ، وهذا بدوره ينعكس على زيادة الإنتاج ، مما يعود بنتائج إيجابية على قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري ولجميع العاملين بهذه المجالات [١] .

ثانياً ــ المؤثرات الإيجابية لتجارة الأرز : ــ

١ ــ على المنتجين والاقتصاد الريفى : ــ

أحدثت زراعة الأرز نوعاً من التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، حيث عملت على تزايد دخول منتجى الأرز ، وهذا يعنى ظهور بوادر طبقة رأسمالية ريفية بدأت تتبوأ مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة نتيجة لزيادة الطلب على الأرز ٠ ومن ناحية أخرى كان من نتائج زراعة الأرز الرائجة تراكم رءوس الأموال لدى بعض المنتجين ، فقاموا باستثمارها فى شراء واستصلاح أراضى جديدة ، في محاولة لدخول مجال الإنتاج على نطاق واسع[٢].

وبذلك بدأت تظهر فى الأفق طبقة كبار المُلاك الزراعية التى بدأت تتطلع لتملك الأراضى والتمتع بحقوق الانتفاع بها ، والواقع أن هذه الأسباب ناتجة في المقام الأول عن ارتفاع سعر الأردب الذى

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٩٤ ، ق ٨١٠ ، ص ٣٦٠ ، ٢١ ذى الحجة ١٢٠٠ ؛ س ١٩٨ ، ق ٧٠١ ، ص ٣٠٤ ، ١٧ شوال ١٢١٠ ٠

(٢) محكمة رشيد ، س ١٢٩ ، ق ٧ ، ص ٦ ، ٢٠ ربيع أول ١١٣٥ ٠

انعكس على كبار المُلاك أكثر من صغارهم ، حيث اتسعت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينهم باتساع حجم المساحة المحصولية والعكس صحيح [1].

وفى ظل نظام العلاقات الإنتاجية الذى ساد الريف فى القرن الثامن عشر تحول كبار المنتجين إلى رأسماليين زراعيين يعتمدون إلى حد كبير على استخدام العمل المأجور ، ويقومون بالإنتاج من أجل السوق ، وكنتيجة طبيعية للارتفاع السريع لأسعار الأرز في الأسواق الداخلية والخارجية ارتفعت دخول المنتجين بصورة متزايدة ، وأدى ذلك لاستبدال وسائل الإنتاج القديمة بوسائل حديثة ، في محاولة لرفع الطاقة الإنتاجية ، وبطبيعة الحال انعكست هذه الأوضاع بشكل إيجابى على تصنيع وسائل الرى من حيث والنهوض بها ، فضلاً عن زيادة دخول العاملين فيها ، وينطبق الأمر ذاته على العاملين بتصنيع آلات الإنتاج الأخرى الخاصة بزراعة وإنتاج الأرز . وقد بدأت تجارة الأرز تنعكس آثارها الاقتصادية بشكل كبير على المنشآت والنهضة الحضارية(فى ظل مقاييس ذلك العصر) التي عمت الريف والمدينة وعادت بنتائج إيجابية على الحياة العامة .

ومن المنطقى أن تنعكس أرباح المنتجين والتجار على الملكية العقارية بصفة خاصة ، بالإضافة لتحديث المنازل وغيرها ، مما عاد بالخير على العاملين بهذه المجالات [2]. وبدأ الريف يشهد تطور ملحوظ ، مما دفع بعض التجار للإقامة فيه . ومن الجدير بالذكر أن الأمر ذاته ينطبق على التجار والمهنيين العاملين بالمهن المعاونة للقطاع الإنتاجى بصفة عامة ، الذين حققوا عوائد مادية مجزية في ظل الرواج الإنتاجى على كافة مستوياته .

وقد بدأت شريحة كبار (أغنياء) المنتجين تتسم بملامح اقتصادية واجتماعية محددة تشهد بأنها

---

(١) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٢٨ ، ق ٥٣٣ ، ص ٢٩٥ ، ١٩ شعبان ١١٤٦ ؛ سجلات إسقاطات القرى ، س ١٢ ، ق بدون رقم ، ص ١٨٦ ، ١٥ شعبان ١١٨١ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ٣٠٩ ، ص ٢٣٢ ، ١٦ رجب ١١٣٣ ؛ س ١٩٥ ، ق ٣٧٨ ، ق ٢٦٥ ، غزة جماد أول ١١٣٣ ؛ س ١١٣ ، ق ٣٨٦ ، ص ٢٧٢ ، ١٦ ربيع أول ١١٤٥ .

تحولت إلى طبقة رأسمالية زراعية احتلت موقعاً مستقراً في الهيكل الإنتاجي للأرز استناداً إلى إمكاناتهم الإنتاجية الكبيرة واعتماداً على علاقتهم الوطيدة برجال الإدارة وكبار التجار ، كما أن بعض كبار المنتجين تمتع بنفوذ قوى فاق بكثير نفوذ كبار التجار ، حيث كان بوسع كبار المنتجين الضغط على التجار للرضوخ لمطالبهم .

والواقع أن هذا الضغط لم يأتي من فراغ ، وإنما لإدراكهم الجيد بأهمية دورهم الرئيسي المتمثل فى الإنتاج ، وأن دور التجار هو بمثابة امتداد طبيعى لدورهم .

والحقيقة أن هذا النشاط الإنتاجي (الزراعى) الكبير فتح آفاق أوسع انعكس أثرها على سوق العمل الزراعي ،وخاصة من ناحية الطلب على العمل الأجرى من جانب المزارع الرأسمالية(أوأراضى الالتزام) لأداء العمليات الزراعية ، ومن هنا فتحت زراعة الأرز آفاق أوسع للقضاء على الفقر في أعماق الريف ، وخاصة مع التوسع في عملية استصلاح الأراضي الزراعية المنتجة للأرز [1] .

وبالنسبة لصغار المنتجين فقد قاموا بالعمل الإضافي لدى كبار المنتجين ، فى محاولة منهم لتوفير الاحتياجات الضرورية للمعيشية ، ولمتطلبات زراعة مساحتهم الصغيرة .

وقد نتج عن زيادة الطلب على العمالة الزراعية واقتحام صغار المنتجين لسوق العمل تحقيق عوائد مادية مجزية ، أهلتهم هذه العوائد لتوسيع حجم مساحتهم الصغيرة عن طريق شراء مساحات إضافية من الأراضي المنتجة للأرز ، مما أدى لارتفاع قيمة الأراضي الزراعية كما سبق القول .

بالإضافة لاستئجار مساحات أخرى في محاولة لدخول المجال الإنتاجي على نطاق واسع ، ومن خلال ذلك يمكن القول بأنه مثلما أحدثت تجارة الأرز نوعاً من الحراك الاجتماعى فى المدينة لصغار التجار والمهنيين العاملين بالمهن المعاونة لتجارة الأرز ــ السماسرة ، الكيالين ، المعبيين وغيرهم ــ أحدثت زراعة الأرز أيضاً حراكاً اجتماعياً فى أعماق الريف المصرى [2] .

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢١٠ ، ق ٢٤ ، ص ١٧ ، ٦ ذو القعدة ١١٤٣ ؛ س ٢٢٣ ، ق ١٧ ، ص ١١ ، ٥ ذى الحجة ١١٥٣ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س ١٥ ، ق ٣٠٤ ، ص ١٢٨ ، ١٥ ربيع أول ١١١٤ ؛ محكمة دمياط ، س ١٩٦ ، ٤٨ ، ص ٣٥ ، ١٥ جماد آخر ١١٣٤ ؛ س ٢٣٩ ، ق ٤٨٦ ، ص ٣١٨ ، ١١ شوال ١١٦٧ .

وتجدر الإشارة إلى أن القدرة التمويلية من قبل التجار للمنتجين التي انتشرت على نطاق واسع في بداية القرن بدأت تتقلص تدريجياً فى ظل زيادة الطلب على الأرز وارتفاع أسعاره ، وبذلك ساهم المنتجين فى الحصول على عناصر الإنتاج من خلال الأرباح التي جنوها من الإنتاج الزراعي ، مما أدى ــ في نهاية الأمر ــ لزيادة المساحة المحصولية ورفع الطاقة الإنتاجية ، وهذا بدوره تطلب امتلاك عدد كبير من القوى المحركة لوسائل الرى ولإجراء عمليات الزراعة ، فضلاً عن أن هذه القوى التى كثرت أعدادها بشكل كبير في ظل الأرباح التي جناها المنتجون من خلال زراعة الأرز ، يمكن من خلالها الحكم على مستوى المعيشة في الريف بأنه كان مرتفع ، كما أن هذه القوى كانت بمثابة رءوس أموال مختزنة للمنتجين يلجئون إليها وقت الحاجة كما سبق القول [1] . وجميع هذه الثروات التى ذخر بها الريف تؤكد بلا جدال أن كثير من المنتجين تمتعوا بثمرة إنتاجهم جيلاً بعد جيل .

ونتيجة طبيعية لذلك كان من الصعب على كثير من صغار المنتجين التضحية بهذه المكاسب التى حققوها ، وكان مجرد الشعور بأدنى خطر يهددهم من قبل كبار المنتجين والتجار ، من المحركات القوية لاتحادهم فى محاولة للمحافظة على ثرواتهم التى حققوها من خلال عملهم الإنتاجي .

وتأخذ غالبية هذه المحركات فى بداية الأمر مخاطبة الإدارة لرفع المظالم عنهم وتذليل العقبات التى تحول دون استقرارهم ومزاولة نشاطهم الإنتاجي ، وغالباً ما كانت تستجيب الإدارة لضغوط صغار المنتجين ، أما فى حالة تجاهلها لمطالبهم فإنهم يلجئون لاستخدام القوة للمحافظة على ثرواتهم ومكتسباتهم ، هذا من ناحية [2] .

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ١٨ ، ق ٥٦٤ ، ص ٢٣١ ، ١٨ صفر ١١٢٢ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٢٤ ، ق ٢٨١ ، ص ١٨٤ ــ ١٨٥ ، ٢٢ محرم ١١٥٥ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س ٣٧ ، ق ٢٨٩ ، ص ١٨٠ ، ٢٥ ربيع أول ١١٧٣ ؛ محكمة دمياط ، س١٧٠ ، ق٥٨ ، ص٥٠ ، ٨ محرم ١١١٥ ؛ س ٢٨٤ ، ق ٣١ ، ص ٢١ ، ٢٠ شوال ١٢٠٠ .

ومن ناحية أخرى كانت أصواتهم ترتفع لتحتج وتعارض سياسة الإدارة بحظر التصدير ، الذي يؤثر على العملية الإنتاجية في الريف بالسلب ويهدد نشاطهم الإنتاجي تهديداً مباشراً [1]، كما أنهم فى كثير من الأحيان دفعتهم مصالحهم الاقتصادية للإتحاد مع كبار المنتجين والتجار، وكونوا فريقاً للضغط على الإدارة التي كانت أحياناً ترضخ لمطالبهم في محاولة منها لامتصاص غضبهم ، بمعنى أن مصالحهم الاقتصادية كانت مدعاة لمجابهة كبار المنتجين في بعض الأحيان والاتحاد معهم أحياناً أخري ، بل أنهم كثيراً ما أحدثوا نوعاً من الشغب لضمان استمرارهم في الإنتاج بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، وهذا الشغب تحركه المصالح الاقتصادية فى المقام الأول [2].

والواقع أن السياسة التى انتهجتها الإدارة في الريف كانت ــ فى غالبية الأحوال ــ فى صالح المنتجين ، منها مثلاً أنها لم تتدخل في تحديد المساحة المخصصة لإنتاج الأرز ،.فضلاً عن أنها لم تحتكر تسويق الأرز وغيره من السلع ، كما أنها لم تُجبر المنتجين على توريد كميات محددة من المحصول بأسعار أرخص من السوق ، بالإضافة لأنها في حين احتياجها لكميات إضافية من الأرز المُخصص للمطبخ السلطاني فإنها تشتريه بالسعر الواقعى للسوق ٠

وبديهي أن ينعكس ذلك على اتجاهات المنتجين بشأن توسعهم في الرقعة المنتجة للأرز ، حيث زاد المنتجون من إنتاجهم بشكل كبير ٠ كما أن تصريف المنتجين لإنتاجهم بمعرفتهم يعد تدعيم

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ١٥ ، ق ٣٠٤ ، ص ١٢٨ ، ١٥ ربيع أول ١١١٤ ؛ ؛ س ١٨ ، ق ٣٧٨ ، ص ١٥٢ ، ٩ جماد ثانى ١١٢١ ؛ س ٢٠ ، ق ٨٤ ، ص٣٦ ، ٢٥ جماد أول ١١٢٥ ؛ س ٣٧ ، ق ٢٩٩ ، ص ١٩٠ ، ٨ ربيع أول ١١٧٣٠

(٢) محكمة الدقهلية ، س ٢٠ ، ق ٨٤ ، ص ٣٦ ، ٢٥ جماد أول ١١٢٥ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٢٧ ، ق ٢٥٤ ، ص ٢٤٦ ، غرة محرم ١١٥٥ ٠

لهم من قبل الإدارة التي رفعت يدها عن السيطرة على الموارد ، وعدم احتكارها لأى سلعة تجارية ، بل أنها ساهمت في زيادة المساحة المحصولية بطريقة غير مباشرة عن طريق التحكم الجيد فى شئون الرى . وعلى النقيض تماماً في حالة إجبار الإدارة للمنتجين بتوريد كميات محددة من الأرز بأسعار أرخص من السعر الواقعى للسوق أو تحديد المساحة المحصولية واحتكار زراعة وتجارة الأرز ، فإن ذلك ينتج عنه تقليص المساحة المحصولية وهروب المنتجين من زراعة الأرز (أو المحاصيل التي تم تحديد سعرها بصفة عامة) ، فضلاً عن إحجام التجار عن تمويل الزراعة .

ويمكن القول بأن ما أحدثه محمد على فى الاقتصاد المصرى فى الفترة التالية للدراسة كان امتداداً طبيعياً للأوضاع الاقتصادية لفترة الدراسة ، بمعنى أن تجربة محمد على لم تنشأ من فراغ ، بل أن فترة الدراسة تتميز بأنها فترة منافسه إنتاجية وتجارية (اقتصاد سوق)، يتنافس فيها المنتجون والتجار كلاً بطريقته الخاصة ، وهذا فى حد ذاته ساعد على زيادة الإنتاج والرواج التجارى ، على العكس تماماً مما أحدثه محمد على من احتكار لكافة الأوضاع الاقتصادية لخدمة أغراضه الشخصية ، حيث جعل من نفسه الزارع والصانع والتاجر الوحيد [1] .

والواقع أن تجارة الأرز مثلت مصدر الثروة والقوة للمنتجين والتجار، والمتتبع لأحداث المجتمع في الريف (مناطق الإنتاج) والمدينة (مراكز التجارة) يجدها تنطق بوفرة الثروة والرفاهية (قياساً بذلك العصر) ، فمثلاً امتلك كثير من المنتجين مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية بالإضافة للعشرات من رءوس المواشى وغيرها كما سبق القول ، فضلاً عن بعض المنتجين الذين جمعوا بين جميع قطاعات الإنتاج بأشكاله المتنوعة مما أدى نتج عنه تراكم مئات الآلاف من الأنصاف الفضة لديهم [2] . ولم يكن دور تجارة الأرز في البناء والتعمير ونشر الثقافة أقل من

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ١٨ ، ق ٥٧ ، ص ٢٣ ، ١٨ جماد أول ١١٢٠ ؛ س ٣٧ ، ق ٩١ ، ص ٥٩ ــ ٦٠ ، ٧ رمضان ١١٧٢ ؛ محكمة دمياط ، س ١٦٦ ، ق ٧٣ ، ص ٨٥ ، غرة رمضان ١١١٤ ؛ س ١٧٦ ، ق ٢٢٢ ، ص ٢٤١ ، أوائل صفر ١١٢٠ ؛ س ١٨٦ ، ق ٦٢ ، ص ٦٤ ، ٥ محرم ١١٢٣ ؛ س٢١٠ ، ق ٣٣ ، ص ٢٥ ، غاية شعبان ١١٤٢ ؛ س ٢١٢ ، ق ١٠٤ ، ص٩٥ ، ١٠ ذو القعدة ١١٤٥ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٨٣ ، ص ٢٠٥ ، ٥ رجب ١١٢٠ ؛ س ١٨٢ ، ق ٢٦٠ ، ص ٢٦٢ ، ١٢ جماد آخر ١١٢٥ ؛ س٢٣١ ، ق١٩٩ ، ص١٤٩ ، غاية شوال ١١٥٩ .

دورها فى المجال الاقتصادى ، حيث شارك كبار المنتجين والتجار فـي تطـوير البنيـة الأساسـية للمجتمع، والواقع أن ذلك جاء نتيجةطبيعيةلازدهار زراعة وتجارةالأرز، ومـن منطلـقالإحسـاس بالمسئوليةمنقبل كبار المنتجين والتجار للمجتمع الذى يعيشون فيه ، ولذلك قاموا بتحويل جزء من أرباحهم لإنشاء المساجد وإلحاق مؤسسات تعليمية بها لنشرالثقافة ، وخاصة الكتاتيب لتعليم الأطفال ، فضلاً عن أن بعض كبار تجار الأرز أوقفوا منشآت صناعية (مضارب) للإنفاق علـى الأعمـال الخيرية ، وبعض المنتجين أوقفوا مساحات كبيرة منتجة للأرز على المساجد والفقراء والمساكين[1]، والبعض الآخر قام بعتق عبيدهم وملكوهم قطع من أراضيهم المنتجة للأرز دون مقابل .

ويجب فهم هذه الظاهرة في سياق المجتمع الحضرى والريفى الـذى يلعـب فيـه التجـار والمنتجون وليست الإدارة دوراً هاماً فى إقامة المنشآت العامة للنهوض بالمجتمع ، والتي غالباً مـا كانت وقفاً على الإدارة ومن أسس مسئولياتها . وقد قام التجار بهذا الدور بدافع إحساسهم كأثرياء بالمسئولية تجاه تنمية البنية الأساسية للمجتمع فى الريف والمدينة على السواء ، كلاً حسب أقامته ـ كبار المنتجين فى الريف وكبار التجار فى المدينة ـ فى محاولة للتخفيف من حدة الفقـر ورفـع المعاناة عن كاهل الفقراء .

وهكذا انعكست تجارة الأرز على أوضاع المجتمع وكان لها نتائج إيجابية على كافة المستويات [2].

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ١٥ ، ق بدون رقم ، ص ٨٨ ، ١٨ شوال ١١١٣ ؛ محكمـة دميـاط ، س ١٦٤ ، ق ٢٨٣ ، ص ٢١٨ ، ٤ رجب ١١١٣ ؛ س ٢٠٥ ، ق ٦٧ ، ص ٤٦ ، ٧ ذو القعدة ١١٤١ ؛ س ٢٢٨ ، ق ٤٧٨ ، ص ٤١١ ، غاية ذى الحجة ١١٥٧ ؛ س ٢٥٤ ، ق ٣٩٣ ، ص ٢٩٢ ، ١٤ صفر ١١٧٤ ؛ محكمة رشيد ، س ١٥١ ، ق ٢٠ ، ص ١٥ ، ١١ ذو القعـدة ١١٥٨ ؛ س ١٨٦ ، ق ٥٤ ، ص ٣٧ ، ٢٥ ذى الحجة ١١٧١ ؛ محكمة القسمة العسكرية ، س١٦١ ، ق٤٣٩ ، ص ٣٣٠ ، ١٤ صفر١١٦٤ .

(٢) محكمة بولاق ، س ٦٥ ، ق ٣٣٨ ، ص بدون رقم ، ٤ شوال ١١٣٥ ؛ محكمة دميـاط ، س ٢٠٠ ، ق ٦٠ ، ص ٧٣ ، ١٨ محرم ١١٣٧ ؛ س ٢٢٣، ق ١٩٨ ، ص ١٢٣ ، ١١ محرم ١١٥٣ س ٢٢٨ ، ق ٤٧٨ ، ص ٤١١ ، غاية ذى الحجة ١١٥٧ ؛ س ٢٦٤ ، ق ١٨٣ ، ١٢٤ ، غاية صفر ١١٨٢ ؛ نللى حنا : مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

٢ ــ القضاء على ظاهرة التسحب (ارتباط المنتجين بالأرض) : ــ

من المرجح أن سياسة الإدارة فى تنفيذ العديد من مشروعات الرى وإنشاء السدود والجسور السلطانية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر قد كلفها نفقات كبيرة ، فضلاً عن الأعباء الملقاة على كاهل المنتجين فى نواحيهم والمتمثلة فى صيانة وتحصين الجسور البلدية فى الوقت الذى لم تكن فيه عوائد إنتاجهم تفى بمتطلبات معيشتهم ، مما مثل ضغوطاً شديدة عليهم ، حيث لم يكن بوسع المنتجين ــ آنذاك ــ تحمل هذه الأعباء ، وكانت النتيجة الحتمية ــ فى بعض الأحيان ــ انهيار البنية الزراعية وتحطيم كثير من السدود والجسور ، مما دفع بعض المنتجين للتسحب وهذا ما تؤكده بعض الدراسات [١] . وعلى النقيض تماماً لم ترد أى إشارة لظاهرة تسحب لمنتج أرز خلال فترة الدراسة ، حيث انعكست جهود الإدارة والمنتجين ــ فى الفترة السابقة ــ على العملية الإنتاجية بشكل إيجابى ، وبالتالى حصد المنتجين أو بعبارة أخرى أحفادهم ثمرة غرسهم فى السنوات الماضية ، فضلاً عن زيادة الطلب على الأرز بالخارج وارتفاع أسعاره مما أدى لزيادة عوائد المنتجين واستقرارهم بقراهم . والواقع أن طبيعة ارتباط المنتجين بالأراضى الزراعية يرجع للعائد المادي في المقام الأول والأخير ، وهو بالمنطق الاقتصادي أن يتمسك المُنتج بالأرض ويعطيها طالما أعطته ما يريد ، وعلى العكس يمكن أن يهجرها ويتحول عنها لأى مصدر آخر يعطيه دخلاً أعلى مما تعطيه الأرض . والحقيقة أن هناك أدلة كثيرة تؤكد أن المنتجين لم يهجروا الأراضى الزراعية المنتجة للأرز ، حيث حققت لهم عوائد مادية مجزية ، فما الداعى لترك أراضيهم إذاً ؟ .

وثمة ودليل آخر على تمسك المنتجين بالزراعة في الريف وهو محاولة توسيع نطاق ملكية الأراضى المنتجة للأرز ، بل ومحاولة زراعة الأراضي البعيدة عن الترع ، والاجتهاد في توصيل المياه لهذه الأراضي عن طريق شق القنوات وإنفاق الأموال الطائلة عليها [٢]، فضلاً عن التسابق على ملكية الأراضي المستصلحة . والحقيقة التى لا جدال فيها أنه لا يمكن لهولاء المنتجين أن

---

(١) عبد الحميد سليمان : الحمايات والمغارم فى مصر فى العصر العثمانى ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد ١٧ ، ١٨ ، تونس ، منشورات مؤسسة التميمى ، ١٩٩٨ ، ص٢٤٢ ــ ٢٤٣ ؛ ناصر إبراهيم : مرجع سابق ، ص١٠٨ ــ ١٠٩ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س ١٨ ، ق ٢٥٢ ، ص ١٠٥ ، ٣ محرم ١١٢١ ؛ محكمة رشيد ، س ١٢٩ ، ق ٧ ، ص ٦ ، ٢٠ ربيع أول ١١٣٥ ؛ محكمة دمياط ، س ١٦٦ ، ق ١٠٤ ، ص ١١٣ ، (د ت) ١١١٤ ؛ س ١٦٧ ، ق ٧٨ ، ص ٦٧ ، ١٧ شعبان ١١١٤ ؛ س ٢٣٩ ، ق ٢٩٣ ، ص ١٨٠ ، ٩ جماد أول ١١٦٧ .

ينفقوا الأموال الطائلة فى عملية شق الترع والقنوات واستصلاح الأراضى بشكل مكثف ، إلا إذا كانوا يدركون جيداً أن العوائد الإنتاجية ستغطى هذه الإنفاقات فى وقت قصير [1].

ولاشك أن ارتباط المنتجين بالأراضي المنتجة للأرز ساعد بشكل كبير على تقوية العلاقة بين القرية (مركز الإنتاج) والمدينة (مركز التجارة) عن طريق تبادل السلع المنتجة فيما بينهم .

ومن ناحية أخرى أدت زراعة الأرز لاستقرار المنتجين في قراهم ، بل أنها كانت في أحيانـاً أخرى جاذبة للمستثمرين في الزراعة من التجار وغيرهم الذين تركوا المدينة وفضلوا الإقامة فـي الريف لمباشرة شئونهم الإنتاجية ، بالإضافة لهجرة البعض من القاهرة وغيرها للاستثمار الزراعي كما سبق القول . والمؤكد أن هذا الازدهار الذي شهده الريف جذب بعض العمال للعمل فيه ، حيـث كان لهذه الاستثمارات دور فى توفير كثير من فرص العمل ، ومن هنا بدأت عوامل البناء الاقتصادي يغلب على الريف سواء من الناحية الإنتاجية أو العمرانية ، هذا من ناحية الزراعة . ومن ناحيـة أخرى كان لصناعة ضرب الأرز المنتشرة في جميع قرى الإنتاج دور كبير في جذب مستثمرين مـن المدن لاستثمار أموالهم فى المجال الصناعى بأعماق الريف ، حيث عملت زراعة الأرز على توطين الصناعة بجانبها ، وهذا بدوره امتص العمالة الزائدة فى الريف عن حاجة العمـل الزراعـى وأدى لاستقرار العمال بقراهم ، بل أن هذه الصناعة جذبت عمال من المدن للعمل بالمضارب فى الريف[2].

٣ ــ <u>ازدياد حجم عوائد الخزينة :ــ</u>

مثلت تجارة الأرز مصدر رئيسى من مصادر الخزينة فى القرن الثامن عشر ، حيـث كانـت تـزداد عوائدها بزيادة الإنتاج وحجم الطلب الخارجى على الأرز ، ونتيجة لذلك كان الالتزام باحتكار تجـارة الأرز بالموانئ غاية الملتزمين الذين تنافسوا على الالتزام بها ، مما زاد من عوائد الخزينة وخاصة فى ظل ارتفاع أسعار الجمارك على إردب الأرز التى بلغت ٢٠ نصف للصادر لاستانبول ، ٧٠ نصف

---

(١) <u>محكمة دمياط</u> ، س ١٧٠ ، ق ٢٣٧ ، ص ٢١٩ ، ١٢ رجب ١١١٥ ؛ س ١٧٤ ، ق ١٦ ، ص ١٩ ، أواخر رجب ١١١٨ ؛ س ١٩٣ ، ق ٦٣ ، ص ٥٤ ، ٢ شعبان ١١٣١ ؛ س ٢٣١ ، ق ٤٨٧ ، ص ٣٦٦، ٤ ربيع أول ١١٥٩ ؛ س ٢٣٩ ، ق ٤٨٦ ، ص ٣١٨ ، ١١ شوال ١١٦٧ ؛ س٢٧٢ ، ق ٣٤ ، ص ٢٣ ، ٢٦ رجب ١١٨٩ ؛ س ٢٧٦ ، ق ١٠٣ ، ص ٩٠ ، غرة صفر ١١٩٤ .

(٢) <u>محكمة رشيد</u> ، س ١١٤ ، ق ٩٤ ، ص ٦٢ ، ١٠ رجب ١١٢٤ ؛ س ١٧٩ ، ق ١٥٢ ، ص ١٧٢ ، غرة محرم ١١٨٢ .

لبلاد الشام ، ١٣٠ نصف للصادر لأوروبا كما سبق القول [١] .

ويبدو أن جزء من الأموال التى جنتها الإدارة من الجمارك على تجارة الأرز تم استغلالها في صيانة الجسور والسدود وشق الترع والقنوات لتوصيل المياه للأراضى وخصوصاً المستصلحة ، مما أدى لزيادة مساحة الرقعة الزراعية ،وهذا بدوره عاد في النهاية بنتائج إيجابية على العملية الإنتاجية وعلى الخزينة التى ــ بطبيعة الحال ــ ازدادت عوائدها بالزيادة فى الإنتاج والتجارة المرتبطة بــه ، وهى سياسة بعيدة المدى لجأت إليها الإدارة منذ بداية القرن الثامن عشر لزيادة حجم عوائدها[٢].

٤ ــ دخول الأرز مجال التجارة الدولية : ــ

أخذ الطلب على الأرز يتزايد بشكل كبير داخل نطاق العالم العثماني وخارجه ــ من جانب بعض البلدان الأوروبية ــ حيث شهدت فترة الدراسة قفزه غير طبيعية في الطلب العالمي على الأرز ٠ وقد نتج عن ذلك ازدياد الروابط التجارية مع أوروبا على حساب العلاقات التجارية مع العالم العثمانى فى بعض السنوات ٠ وفى الوقت الذي بدأت فيه صادرات الأرز تتزايد لبلدان أوروبا وخاصة فرنســا بدأت العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية وأوروبا تتخذ أبعاداً أخرى ، أدت فــي نهايــة الأمــر للاصطدام ، نتيجة لهذا النشاط التجاري الذي أثر بالسلب على مصالحها الاقتصادية [٣].

وكان لدخول تجارة الأرز مجال التجارة الدولية فضل كبير في جعل مصر وجهة التجار من مختلف الجنسيات ، وقد نتج عن ذلك مردود ثقافى تمثل في تبادل الثقافات والعادات والتقاليد بــين التجــار المحليين والأجانب ، وبعبارة أخرى بين مصر والبلدان المستهلكة للأرز المصري [٤].

---

(١) محكمة الصالحية النجمية ، س ٥١١ ، ق ١١٢٦ ، ص ٤٩٢ ، ١٧ رجب ١١٢٨ ؛ محكمة الباب العالي ، س ٢٧١ ، ق ٤١٠ ، ص بدون رقم ، ١٧ رجب ١١٨٢ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢١٩ ؛ سحر حنفي : مرجع سابق ، ص ٥٤ ؛ محمــد عفيفى : المصالح الفرنسية ، ص ١٧٢ ٠

(٢) محكمة الدقهلية ، س ١٩ ، ق ٤٦٦ ، ص ١٧٥ ، ٩ جماد ثانى ١١٢٣ ؛ س ٢٠ ، ق ٤٨٤ ، ص ٢٠٢ ــ ٢٠٣ ، ١٦ رجب ١١٢٦ ؛ س ٣٧ ، ق ٩١ ، ص ٥٩ ــ ٦٠ ، ٧ رمضان ١١٧٢ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٧٦ ، ق٢٤٢ ، ص ١٩٢ ، غرة ربيع أول ١١٩٢ ٠

(٣) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية ، ص ١٧٦ ٠

(٤) محكمة دمياط ، س ٢١٤ ، ق ١٩ ، ص ١٨ ، ١٦ رمضان ١١٤٨ ؛ س ٢٧٦ ، ق ٨ ، ص ١٠ ربيع آخر ١١٩٤ ؛ س ٢١٨ ، ق ٩٣ ، ص ٧٣ ، ١٦ محرم ١١٩٤ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٩٨ ، ق ٢٢٧ ، ص ١٥٠ ، ٧ جماد ثانى ١١٩٥ ٠

وهكذا يتضح أن تجارة الأرز واجهتها بعض المؤثرات السلبية التى حدت من نشاطها ، مثل صعوبات النقل الداخلى بشقيه النهرى والبرى ، والمخاطر التى واجهت عملية نقل الأرز من مناطق الإنتاج إلى مراكز التجارة سواء كانت مؤثرات طبيعية مثل صعوبة الملاحة فى نهر النيل نتيجة لضحالة قاع النهر فى بعض المناطق ، أو لقلة المياه فى النهر ، بالإضافة لسيطرة أولاد حبيب على الطريق النهرى والقبائل البدوية على الطرق البرية .

ومن ناحية أخرى كان لأعمال اللصوص دور فى كساد حركة التجارة فى بعض الأحيان ، حيث هددوا مراكز التجارة بشكل خطير ، مما أدى لتحجيم نشاط التجار عن عقد صفقات كبيرة لخوفهم من هذه الأعمال التى تُكبدهم خسائر فادحة . وقد تعرضت عملية نقل الأرز فيما وراء البحار لكثير من المؤثرات السلبية سواء كانت طبيعة أو بشرية ، فمثلاً لعبت الرياح وأمواج البحر المرتفعة دور فى غرق شحنات أرز لبعض التجار ، بالإضافة لتوقف الملاحة فى بعض الأحيان مما أدى لتعطيل مصالح التجار .

غير أن أخطر ما تعرضت له حركة تجارة الأرز الخارجية هى الضربات المتلاحقة التى وجهها القراصنة لهذه التجارة ، وخاصة أنهم تلقوا الدعم من قبل بعض الدول وخاصة روسيا للقضاء على التجارة الصادرة للدولة العثمانية بصفة عامة . وأصابت الظروف السياسية الإقليمية والدولية تجارة الأرز الخارجية بهزات عنيفة ، مما أثر بالسلب على العملية الإنتاجية على كافة مستوياتها . كذلك تعرضت تجارة الأرز لقيود ذات طبيعة سياسية واقتصادية تخدم أهداف الإدارة المركزية باستانبول فى المقام الأول ، وتمثلت هذه القيود فى حظر التصدير .

وعلى الرغم من هذه المؤثرات السلبية على تجارة الأرز فى بعض السنوات ، إلا أن آثارها الإيجابية على المجتمع بصفة عامة والمنتجين والتجار خاصة لم تكن لها حدود ، حيث جنى المنتجون والتجار منها أرباحاً طائلة جعلت لهم وزن اقتصادى واجتماعى متميز داخل المجتمع ، كما أدت لاستقرار المنتجين بقراهم وزادت من عوائدهم ، وأحدثت حركة عمرانية ريفية ومدنية لم يسبق لها مثيل .

حصاد الدراسة

أثبتت هذه الدراسة بأن الاقتصاد المصرى فى العصر العثمانى وخاصة القرن الثامن عشر لم يكن اقتصاداً معاشياً راكداً بل اقتصاداً ينمو بقوة (فى ظل مقاييس ذلك العصر) ، وفى نفس الوقت تدحض الدراسة أراء من يدعى بأنه اقتصاد معاشى ، وذلك من خلال تقديم صورة حقيقية للواقع الاقتصادى فى مصر العثمانية ، بدراسة تركزت بشكل مكثف على محصول نقدى واحد (الأرز) ٠

وقد تركزت زراعة الأرز فى مناطق محددة بشمال الدلتا ، وتتمثل هذه المناطق فى ظهير دمياط الريفى ، ريف المنصورة ، فارسكور ، شربين ، رشيد وأجوارها ، وبعض المناطق الأخرى ، والحقيقة أن هذا التوزيع مرتبط فى المقام الأول بوفرة المياه اللازمة لإنتاج المحصول ٠

وقد لعب رأس المال دور رئيسى فى إنتاج الأرز ، حيث كان للقروض التى منحها التجار للمنتجين دور كبير في العملية الإنتاجية ،فقد تم استثمارها في توفير عناصر الإنتاج اللازمة للمحصول ٠

وبينت الدراسة كيف ساعدت هذه القروض على التوسع في زراعة الأرز وانتشارها بشكل كبير ٠

ومن الثابت أن الازدياد المستمر فى أسعار الأرز نتيجة لزيادة الطلب عليه بالخارج كان له أثر مباشر في ارتفاع قيمة الأرض الزراعية بشكل لم يسبق له مثيل ، فالتسابق على شراء الأراضى المنتجة للأرز من قبل المنتجين للدخول على نطاق واسع فى مجال الإنتاج ، فضلاً عن محاولة بعض التجار ــ خاصة كبار التجار ــ امتلاك أراضى لإنتاج الأرز كنوع من أنواع ضمان تدفق الكميات اللازمة للتجارة باستمرار ، بالإضافة للحد من التكاليف بالحصول على الأرز بأسعار أقل لتحقيق أقصى قدر من الأرباح ، كانت وراء التسابق على امتلاك الأراضى المنتجة للأرز ، وعندما ازدادت أسعار الأراضى القديمة بشكل كبير فى ظل الإقبال عليها حاول التجار تعديل نمطهم الاستثمارى باستصلاح أراضى جديدة لإنتاج الأرز ، للتخفيف من حدة غلاء أسعار الأراضى القديمة ، وخاصة فى ظل وفرة المياه اللازمة لرى الأراضى المستصلحة ، وبعبارة أخرى أن ارتفاع قيمة الأراضى القديمة فتحت الباب على مصراعيه أمام عملية الاستصلاح ٠

وقد جذبت العوائد المادية الناتجة عن الاستثمار الزراعى مستثمرين من القاهرة وغيرها لاستثمار أموالهم في إنتاج محصول يتزايد عليه الطلب فى الأسواق العالمية .

وساعدت هذه الأوضاع الاقتصادية المزدهرة فى الريف على استقرار العاملين به وفتحت آفاق أوسع للعمل . وعلى الرغم من هذا النشاط المزدهر إلا أنه وجدت بعض المعوقات التى أثرت على الإنتاج فى بعض السنوات مثل عدم وفاء النيل والإضطرابات والمناوشات بين القرى وبعضها البعض ،بالإضافة لأعمال البدو العدوانية التى تأتى على الأخضر واليابس ، والأمراض والأوبئة التى أصابت قوى الإنتاج وغيرها من المعوقات ، هذا من ناحية الزراعة .

وعلى الجانب الصناعى فقد شهدت صناعة ضرب الأرز – التى تركزت بشكل كبير فى مناطق الزراعة – نشاطاً كبيراً ، وساعد على رواجها التوسع الكبير فى زراعة الأرز مما تطلب التوسع فى إنشاء المضارب بشكل يوازى الزيادة الإنتاجية . وحجم وكثافة أعداد المضارب تؤكد بأن صناعة ضرب الأرز لم تكن راكدة ، ولم تتركز في المدن الكبيرة فقط ، بل أنها ضربت بجذورها فى أعماق الريف المصرى، والذي يؤكد ذلك أن عملية تصدير الأرز لم تتم فى صورته الأولية(أرز خام) بل جاهزاً للاستهلاك الإنسانى ، وهذا فى حد ذاته يثبت بأن الصناعة فى مصر العثمانية لم تكن راكدة بل صناعة ناهضة تلبى الاحتياجات الداخلية والخارجية عبر ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوربا) .

وقد شهد الاستثمار فى مجال صناعة ضرب الأرز مجالات عديدة ساهم فيها تجار الأرز والسماسرة وغيرهم بدور فعال ، وقد أثبتت هذه المساهمة أن جزءاً كبيراً من رأس المال الذى بدأ يتراكم فى المجال التجارى للتجار وغيرهم تم استثماره في المجال الصناعى عن طريق التملك والإيجار والمشاركة على مضارب الأرز بشكل مكثف ، ويمكن القول بأن العملية الإنتاجية الزراعية والصناعية بدأت تتركز بشكل كبير في أيدى تجار الأرز ، مما يؤكد أن التجار لم يقفوا موقفاً سلبياً في مراحل العملية الإنتاجية على المستويين الزراعى والصناعى .

وقد لعبت هياكل تجارة الأرز دوراً رئيسياً فى رواج حركة التجارة فى الداخل والخارج ، وخاصة فى جميع مراكز التجارة الرئيسية المنتشرة فى دمياط وبولاق ورشيد والإسكندرية .

ولعبت وكالات الأرز دوراً حيوياً فى رواج النشاط المهنى المعاون لتجارة الأرز ، مثل السمسرة والكيالة وغيرها ، كما لعبت هذه التجارة أيضاً دوراً كبيراً فى ازدهار الصناعات الصغيرة ، مثل صناعة الزنابيل المخصصة لتعبئة الأرز وغيرها من الصناعات التى نشأت لخدمة تجارة الأرز .

والواقع أن أسعار الأرز كان لها دور رئيسى فى رواج التجارة أحياناً ، وكسادها أحياناً أخرى ، وهذا مرتبط فى المقام الأول بعرض وطلب السلعة . وكان لنظم التعامل المالى على تجارة الأرز بأشكالها المختلفة من شركات وقروض ومضاربة وغيرها أثر كبير فى رواج التجارة وإكسابها طابع القوة والنشاط ، مما جذب انتباه العسكر لممارسة هذه التجارة على نطاق واسع ، فمن المعروف أنه كلما ازداد حجم نشاط ما اتسعت قاعدة الممارسين لهذا النشاط .

ويمكن القول بأن الصفقات الضخمة التى عقدها التجار تؤكد وجود رأسمال تجارى قوى تم استثماره فى تجارة الأرز بشكل مكثف .

وساعدت أدوات تجارة الأرز على إكسابها دفعة قوية إلى الأمام ، حيث كان لمراقبة الإدارة ــ فى غالبية الأحوال ــ للمكاييل والموازين والعملة والرسوم الجمركية المنخفضة على تجارة الأرز فى الداخل دور فى تنشيطها على كافة المستويات .

والقراءة الدقيقة للدراسة تبرز حجم الصادرات التى تمت وتؤكد بلا جدال وجود تحولات اقتصادية كبيرة في مصر تتجه نحو الزراعة التجارية الواسعة لتلبية الطلب المتزايد على الأرز .

ولا شك أن مصر قد استفادت كثيراً من انتمائها للعالم العثمانى بأسواقه الواسعة(المترامية الأطراف) ، فقد قويت العلاقات التجارية بين مصر والولايات العثمانية ، فأصبحت الأناضول وبلاد الشام والحجاز والمغرب العربى أكثر استهلاكاً للأرز المصرى ، حيث كانت الزيادة السكانية والارتفاع النسبى لمستوى المعيشة عاملاً رئيسياً لزيادة الطلب على الأرز في هذه المناطق .

وتعد الأزمات الغذائية التى تعرضت لها بعض البلدان الأوروبية وزيادة الطلب (الإقبال) على الأرز كسلعة استهلاكية من قبل الأوروبيين وخاصة الفرنسيين كانت من الأسباب الرئيسية ، التى دفعتهم للضغط على الإدارة المصرية بالموانئ لتوفير الحد الأدنى من الغذاء ، وحينما فشلت ـ فرنسا ـ فى ذلك غامرت باحتلال مصر ٠

وقد بينت الدراسة الدور الذى لعبه التجار فى زيادة الصادرات لأوروبا بغض النظر عن سياسة الدولة العثمانية تجاه أوروبا ٠ والحقيقة أن عدم تدخل الإدارة فى النشاط التجارى وتركها المجال مكفولاً أمام جميع التجار للتجارة فى جميع أنواع السلع التى تدر عليهم أرباح ضخمة ، هو روح النظام الرأسمالى ، ليس فى القرن الثامن عشر فحسب بل فى القرنين السادس عشر والسابع عشر أيضاً ، وهنا آلاف النماذج من واقع السجلات ، ليس في تجارة الأرز فقط ، بل فى جميع أنواع السلع الأخرى ٠

ويمكن القول بأن زيادة الطلب على الأرز فى الأسواق الداخلية والخارجية كان المقياس الحقيقى لحجم الاستثمارات فى المجال الزراعى والصناعى والتجارى للأرز ، حيث قدرت هذه الاستثمارات بمئات الآلاف من الأنصاف الفضة ٠

ورغم وجود بعض العقبات التى اعترضت تجارة الأرز سواء فى الداخل أو الخارج ، إلا أنها سرعان ما تستأنف نشاطها (تسترد عافيتها)، وهذا يعنى أنها تجارة متحركة رواجاً وكساداً صعوداً وهبوطاً ٠

وتركت حركة تصدير الأرز آثاراً هامة فى الحياة الاقتصادية خلال القرن الثامن عشر ، حيث شهدت مصر حالة من الرواج الاقتصادى ، وخاصة عقب موسم الحصاد ، فحين بيع المنتجين لإنتاجهم ونشاط التجار فى حركة التصدير تنعكس هذه الأوضاع بشكل إيجابى على كافة مظاهر الحياة العامة فى الريف والمدينة على السواء ٠

ويمكن القول بأن ما أحدثه محمد على فى الاقتصاد المصرى كان امتداداً طبيعياً للأوضاع الاقتصادية السابقة عليه ، بمعنى أن تجربة محمد على لم تنشأ من فراغ ، بل أن الفترة السابقة لعصر محمد على (فترة الدراسة) تتميز بأنها فترة منافسة إنتاجية وتجارية (اقتصاد سوق) ، يتنافس فيها المنتجون والتجار كلٍ بطريقته الخاصة ، وهذا فى حد ذاته ساعد على زيادة الإنتاج الذى ــ بطبيعة الحال ــ انعكس بشكل إيجابى على النشاط التجارى ، وعلى النقيض تماماً مما أحدثه محمد على من احتكار لكافة الأوضاع الاقتصادية لخدمة أغراضه الشخصية .

وخلاصة القول أن دراسة الأرز كمحصول نقدى أثبتت أنه من الدعائم الرئيسية لاستقرار المجتمع المصرى ــ بشكل نسبى ــ وخاصة العاملين بإنتاجه وتجارته ، وأثبتت الدراسة أيضاً بأن الاقتصاد المصرى فى العصر العثمانى بصفة عامة ، وخاصة فى القرن الثامن عشر كان ينمو بقوة بقدراته الذاتية دون الاعتماد على العالم الخارجى قبل مرحلة التغلغل الأوروبى فى مصر .

كما أن الأرز سيطر على الاقتصاد المصرى ما يقرب من قرن من الزمان إلى أن حل محله القطن .